عقدان في الظلام

مرآة البحرين Bahrain Mirror

مرآة البحرين
Bahrain Mirror

عقدان في الظلام؟

لماذا نصف الفترة (6 مارس 1999 - 6 مارس 2019) بأنهما عقدان في الظلام؟

لأن الحاكم أدخلنا في 14 فبراير 2002 عصور الملوك، في الوقت الذي يخرج الناس فيه من تلك العصور المظلمة. كنا نظن أنها مجرد تسمية، أراد أن يرفل بها شخصه، لكننا خُدعنا، هو كان يعني ملكية مطلقة، ونحن نتوهم ملكية دستورية.

لأننا فقدنا قدرتنا على الخروج من القصور الذاتي، مقابل قصور ذاتنا تضخمت ذاته واتسعت قصوره، جرّد إرادتنا العامة من الفعل والقدرة على المشاركة في صياغة دستور عقدي وإدارة الحياة العامة، منحنا دستوراً من ممتلكاته، وصاغ لنا برلماناً على مقاس إرادته لا إرادتنا، وجمع السلطات كلها في يده. لم نعد موجودين، لا صوت لنا، أسدل ستاراً مظلما وسميكاً علينا، صار المسرح كله له والأضواء كلها له.

عقدان في الظلام

لأن الحياة المدنية انتهت، لا مجتمع مدني يناكف السلطة ولا يراقب المجتمع السياسي، لا نشطاء سياسيين ولا حقوقيين، لا صحافة وسط أو حرة أو معارضة، لا جمعيات سياسية فاعلة. كل شيء مراقب، حتى وسائل التواصل الاجتماعي تحت جيش إلكتروني تابع للملك. يُحاكم الناس على تغريدة، يُحاسبون على مقاصد جملهم البعيدة، مطالبون أن يُراقبوا التعليقات على منشوراتهم.

لأننا دخلنا بعمق في الصراعات الطائفية التي يُؤججها ديوان الملك، والتعصبات الدينية التي تغذيها مؤسسات الملك ومناهجه وجمعياته الموالية، يُجرجر الناس إلى النيابة العامة على خلفية آراء تاريخية، حتى صارت مهمة النائب العام الدفاع عن صراعات الخلافات التاريخية ذات الطابع العقائدي والسياسي، لا الدفاع عن قيم المجتمع المدني الحديث وحرياته وسلمه الأهلي.

لأن هذا العهد أخرج أسوأ ما فينا، غرائز انتماءاتنا الأولية المظلمة، قسّمنا ساحة شرفاء وساحة خونة، أخرج ألسنة الكراهية وفتح لها الصحف والمنابر ووسائل التواصل. صار يميزنا على أساس عقيدتنا وعرقنا وقبائل تاريخنا، أصبحنا أسرى للماضي، نفتش عن ما يثبت أصلنا الذي جئنا منه، ونتوقع وفقه ما يمكن أن نحصل عليه من مواقع وفرص ومكاسب. ليس لدينا مشروع يفتحنا على المستقبل، أو يحرك رغبات التنافس فينا من أجل أن نُحدث حراكاً يأخذنا من مستنقع الظلام الذي تهنا فيه.

عقدان في الظلام لأن الملك في كل مناسبة طوال هذين العقدين، يذكرنا أننا محكومون بسيف الفتح والغزو، سيف جده أحمد الفاتح. يعتقد أننا في ظلام دامس، حتى جاءنا الفتح المبين. ليس هناك في العالم المستنير من يخاطب شعبه ويذكرهم بالقوة التي أذلتهم، ويُمعن في محاربة كل وجود يدل على هويتهم قبل فتح سيف أجداده، وكي لا ينسوا ذلك أقام لهم متحفاً عسكرياً يضم تراث الغزو.

هكذا، صرنا نصرخ في الظلام، ظلام السجون والمعتقلات وقارة الخوف في داخلنا. نخاف الأضواء، نقاوم بالحيلة، ونتحدث بالصمت، وننتظر حدثاً كونياً يُخرجنا من ظلام العذاب، كأبطال فيلم (الصمت Silence).

1

«مرآة البحرين» تحاور البروفيسور إميل نخلة:

لم يكن إصلاحيّاً ولا مستنيراً في أيّ يوم (الملك البحرينيّ حمد بن عيسى آل خليفة)

بعد عقديْن من جلوسه على العرش تبدو البحرين جُثّة مجرّحة في انتظار مخلّص. خلال العام الذي تسلّم فيه الملك حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم 1999 كان الدين العام للبلاد يراوح في حدود 370 مليون دولار. أما اليوم فهو يلامس 30 مليار دولار، بحسب أحدث بيانات مصرف البحرين المركزيّ.

كما أن كثيراً من موازنة البلاد غدا يذهب إلى التسلّح. وتقول دراسة أصدرتها مؤسسة «كارنيغي للسلام الدولي» خلال شهر فبراير/ شباط 2019 إن المشتريات العسكرية للبحرين من الولايات المتحدة وحدها قد فاقت 6 مليارات دولار خلال العامين الأخيرين.

وتوّج الملك حمد سنوات حكمه العشرين بخصومة عميقة مع الطائفة الشيعية ومع زعمائها وقادتها. أعاد النشطاء السياسيين إلى السجون أو المنافي بأعداد تفوق أضعافاً مضاعفة أولئك الذين أطلق سراحهم أو أعادهم في أوّليات حكمه. كما أغلق جمعيّات المعارضة الإسلامية واليسارية على السواء، والصّحيفة المستقلّة الوحيدة الّتي صارعت من أجل البقاء مراهنة على مشروعِه. ثم أطلق الأمن في كل مكان يحصي على الناس أنفاسهم بشكل تظهر فيه سنوات أمن الدّولة مجرّد بروفة لطيفة.

وأضاف أساليب سلطويّة جديدة لم تكن معهودة من قبل عبر تسليم قرار البلاد إلى السعوديّة وتجريد مئات المواطنين من الجنسية ومنحها لآلاف الأجانب ضمن سياسة ممنهجة تستهدف تغيير ديمغرافيّة البلاد المركّبة. لا شيء يمكن أن يصف كلّ هذا غير تلك المقولة التي استعارها الملك نفسه من ناظم حكمت في سنيّ حكمه الأولى «أجمل الأيام تلك التي لم نعشها بعد». على أنها فقط غدَت أياماً بالغة المرار مفتوحة على مستقبل مجهول، بلا أمل.

«لا أعتقد أن الملك كان في أي وقت مضى مُصلحًا ملتزمًا أو زعيمًا مستنيرًا. وكانت النتيجة الملموسة الوحيدة لبرنامج الإصلاح الذي طرحه بعد التصويت على ميثاق العمل الوطني (2001 - 2002)، هي تغيير لقبه من أمير إلى ملك». هذا ما يراه د. إميل نخلة البروفيسور في جامعة «نيو مكسيكو»، وضابط المخابرات السابق في «سي آي إيه» الذي سبق له أن ألّف كتاباً حول التطور السياسي في البحرين. ويقول «فيما وُعِدَتْ البحرين في عهد الأمير الراحل [عيسى بن سلمان آل خليفة] بأن تكون «المدينة المشرقة على التل»، فإنها في ظل حكم الملك حمد، قد تحولت إلى مكان مظلم ممزّق بسبب العنف وعدم التسامح والطغيان والقمع»، على حد تعبيره.

من اليمين ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة
ووالده عيسى بن سلمان آل خليفة (أرشيفية)

«مرآة البحرين» حاولت مراجعة أبرز المحطّات في عهد الملك حمد في مناسبة مرور عقدين على تسلمه مقاليد الحكم والتي تصادف اليوم 6 مارس/ آذار، مع البروفيسور إميل نخلة، فكان لها معه هذا الحوار:

مرآة البحرين: كانت لديك تجربة غنية في البحرين خلال فترة حكم الأمير الرّاحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، والد الملك البحريني الحالي أسفرت عن إصدارك كتاباً حول التطوّر السياسي في البحرين.

برأيك؛ ما الذي كان من الممكن للملك حمد بن عيسى آل خليفة أن يستفيد منه من تجربة والده في الحكم ويتفادى الوقوع فيه؟

د. إميل نخلة: خلال إقامتي في البحرين كأول باحث أمريكي كبير في برنامج «فولبرايت» للأبحاث في البحرين (1972-1973)، تشرفت بلقاء الحاكم الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة وأول شخص يحكم البلاد بعد أن نالت الاستقلال في العام 1971.

التقيت أيضًا بالعديد من كبار أعضاء العائلة الحاكمة. أنشأ الشيخ عيسى المجلس التأسيسي لوضع دستور للدولة الجديدة التي أعلن عنها الأمير في ديسمبر/ كانون الأول 1973.

على الرغم من الطبيعة «المشيخية» للنظام ذي الأقلية السنية، جسّد الدستور الجديد مبادئ تكافؤ الفرص في ظل القانون والاعتدال والتوافق وحقوق الإنسان واحترام الأغلبية الشيعية. خدم أعضاء بارزون من الأغلبية الشيعية في المجلس التأسيسي (سواء منتخبين أو معينين) وشاركوا في صياغة الدستور. منذ الاستقلال قبل 48 سنة، تبدو الفترة بين 1972 و 1974 على أنها «العصر الذهبي» للبحرين الحديثة، بفضل القيادة الحكيمة للأمير الراحل. الملك حمد، وهو ابن الأمير عيسى، فشل في تعلم أي دروس في الحكم من والده، ما يدعو إلى الأسف من أجل البحرين وشعبها. كره الأمير عيسى الطائفية وآمن أن مثل هذه الانقسامات داخل المجتمع ستقوض سلامة وأمن البحرين. لقد آمن حقًا، استنادًا إلى عدد من الأحاديث التي أجريتها معه، بأن الانسجام الاجتماعي الداخلي من خلال الحوار المستمر بين السنة والشيعة سيساعد على جعل البحرين «لؤلؤة الخليج» و»المدينة المضيئة على التل». ومن خلال التعليم والموهبة والتجارة والحنكة والعلاقات الودية مع جيرانها، يمكن للبحرين أن تصبح مركزًا للحداثة في الخليج، ومثالًا يُحتَذى به.`

لكن منذ اعتلائه العرش، وعلى النقيض [من أفكار والده]، روّج الملك حمد للطّائفية، واستخدم الانشقاقات داخل بلاده لتعزيز قبضته على السلطة. ومكّن عمه الشيخ خليفة بن سلمان ــ صاحب أطول فترة خدمة كرئيس غير منتخب للوزراء في العالم ــ من الحكم من خلال عداء الأغلبية الشيعية وتبنّي الموقف السعودي تجاهها. وتحت حكم خليفة وغيره من المعادين للشيعة في العائلة الحاكمة، انقسم المجتمع البحريني. يتم انتهاك حقوق الإنسان وفقًا للأهواء، وقد تمّ سجن آلاف المتظاهرين السلميين، وتعذيبهم، والحكم عليهم بالإعدام أو السجن مدى الحياة من خلال اعتقالات غير قانونية ومحاكمات زائفة.

وفي حين كانت البحرين خالية نسبيًا من الهيمنة السعودية في عهد عيسى، على الأقل في السبعينات، أصبحت، تحت حكم حمد وخليفة، دولة بالوساطة عن السعودية - سياسيًا واقتصاديًا. جعل عيسى من البحرين إمارة فخورة وجاذبة في حين يحكم حمد واحدة من ممالك الموز المُهَمّشة التي تدور بالكامل في المدار السعودي.

«المرآة»: هل التقيت بالملك الحالي خلال السنة الدراسية التي أقمت فيها في البحرين (كان وليًا للعهد آنذاك). هل تشكّلت لديك أي انطباعات عنه في تلك الفترة؟ وما الذي استنتجته مما كان يُقال عنه أو يُهمس به أثناء زياراتك للمجالس أو في لقاءاتك؟

نخلة: بعد انصرام نصف فترة إقامتي في البحرين، عاد ولي العهد [آنذاك] الأمير حمد بن عيسى من دورة عسكرية استمرّت سنة في كلية القيادة والأركان العامة للجيش الأمريكي في «فورت ليفنوورث» بولاية كنساس. التقيت به بعد عودته بفترة قصيرة، وقدّمت نفسي إليه، وأطلعته بشكل موجز على برنامج «فولبرايت». أوضحت له أنني أعمل على تأليف كتاب عن بناء البحرين الحديثة ومستقبلها في المنطقة. لكن باعتباره شابًا نسبياً، فقد كان حمد يفتقر إلى المعرفة العميقة بالحكم والسياسة الوطنية. استسلم لأبيه وعمه. أذكر أنه كان مفتونًا بالملك الأردني حسين بن طلال وأراد أن يحاكيه في قيادة السيارات السريعة والطائرات العسكرية. عندما قال في إحدى المرات إنه يريد بناء سلاح جو بحريني، قلت له: «شيخ حمد، لماذا تحتاج إلى سلاح جوي؟ في كل مرة تقلع فيها طائراتك الخاصة، تحتاج إلى إذن من الدول المجاورة للطيران في مجالها الجوي؟».

لقد افتتن بزخارف السلطة لكنه تجنب الدخول في العملية السياسية. أدار والده وعمه في معظم الأحيان ظهرهما. ولعل هذا هو السبب في أنّ قرار «الإصلاح» الرئيس الأول الذي قام به مباشرة بعد أن أصبح أميرًا للبحرين، في أعقاب وفاة والده، كان تغيير الإمارة إلى نظام ملكي و[تغيير] لقبه من أمير إلى ملك. برأيه، المملكة أكثر رقيًا من «الإمارة». اعتقد بسذاجة أنه سيصبح «ملكًا دستوريًا»، مثل الملكة «إليزابيث» ملكة المملكة المتحدة، على سبيل المثال. وبعيداً عن كونه ملكًا من هذا النّوع، فقد أصدر عددًا من القوانين «الإرهابية» الجديدة التي تهدف إلى تقويض معظم مبادئ حقوق الإنسان في دستور والده. في البداية، أشرك الملك حمد ابنه ولي العهد الأمير سلمان في شؤون الدولة، ولكن مع تزايد الصراعات الداخلية بسبب توسع نظام القمع ضد المعارضين والمتظاهرين، أصبح سلمان مهشمًا وتعثرت جهوده في المصالحة مع الغالبية الشيعية.

«المرآة»: يبدو أن اهتمامات الملك حمد في تلك الفترة تتشابه مع اهتمامات ابنه سلمان وليّ العهد اليوم؛ السيّارات، الطائرات.

ورغم تصوير الأخير في الغرب كشخص معتدل إلا أنّ الحقيقة هي أنه كان أحد أكبر المتحمّسين في العائلة الحاكمة لإزاحة الشيخ علي سلمان من المشهد السياسي وسجنه، كما نقل عنه ذلك كثير من المقربين منه. ماذا على وليّ العهد أن يتعلّمه من والده ما لم يستطع الأخير تعلمه من والده حتّى لا يعيد التاريخ نفسه؟

نخلة: ما دامت عائلة آل خليفة الحاكمة عازمة على الحكم بالقوة والقمع والفوز من دون النظر في الاعتبار إلى استشارة غالبية السكان ــ الشيعة والسنة ــ، أو السماح للأغلبية بأن يكون لها دور في المشاركة في صنع القرار الحالي، ليس مُقدرًا أن يتعلم ولي العهد من والده أي دروس مختلفة عن ممارسات والده الملك حمد. من الممكن أن يتخذ ولي العهد الأمير سلمان نهجًا مختلفًا وأكثر تصالحًا تجاه الشعب البحريني فقط في حال ترك رئيس الوزراء خليفة ومؤيديه من الجماعات المعادية للشيعة مركز السلطة.

يجب أن يكون لدى سلمان الشجاعة أيضًا للوقوف في وجه الأسياد السعوديين وإقناع المملكة العربية السعودية بسحب قواتها من البحرين. وهذا أيضًا لا يمكن أن يحدث إلا بعد تولي إدارة جديدة، بديلة للرئيس [الأمريكي دونالد] ترامب، السلطة في العاصمة واشنطن. لقد تم إقناع حمد وعمه رئيس الوزراء، وعلى الأرجح هما مقتنعان، بأنه من شأن إبعاد الشيخ علي سلمان عن المشهد السياسي تثبيط عزيمة مناصريه، وفي النهاية إسكاتهم. حمد وخليفة جاهلان للغاية كي يدركا بأنّ قتل الرسول لا يقتل الرسالة. في هذه الحالة، الرسالة الإصلاحية بسيطة: أوقفوا التعذيب، والاعتقالات غير القانونية، والمحاكمات الزائفة، والإدانات، وقمع الشعب البحريني. بمجرد انتخاب الشعب الأميركي لإدارة جديدة لن يعود آل خليفة قادرين على الشعور بتمكينهم من اضطهاد مواطنيهم من دون مساءلة، كما يرغبون.

«المرآة»: تسلم الملك مقاليد الحكم العام 1999 وكانت البلاد تكابد في أزمة مستعصية. وها هو بعد عشرين عاما يقود البلاد في غمار أزمة مستعصية أخرى مستمرة منذ العام 2011.

لقد خرج من أزمة تبدو أصغر إلى أزمة أشدّ وأطول. هل كانت لدى الملك رؤية إصلاحيّة فعلاً؛ ثمّ تخلّى عنها في وقت لاحق بعد أن اصطدم بالعديد من العوائق؟

نخلة: لا أعتقد أن الملك كان في أي وقت مضى مُصلحًا ملتزمًا أو زعيمًا مستنيرًا. وكانت النتيجة الملموسة الوحيدة لبرنامج «الإصلاح» الذي اتبعه بعد التصويت على واعتماد ميثاق العمل الوطني (2001 - 2002)، هي تغيير لقبه من أمير إلى ملك. وكما استنتج تقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق الذي أشرف عليه [القاضي محمود شريف] بسيوني في العام 2011، فقد كانت معظم سياسات حمد تجاه حركة الاحتجاج ــ السنية والشيعية ــ غير دستورية، وتستند إلى ممارسات غير قانونية، وانتهاكات متسلسلة لحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من قبول حمد لتوصيات بسيوني، لا يوجد دليل على أنّه نفذ أيًا من التوصيات المركزية. في واقع الأمر، فهو قد تجاهل توصيات لجنة التحقيق واختار اتباع نهج عمه والسعوديين.

منذ البداية، لم تهدف القوات السعودية في البحرين إلى تعزيز الاستقرار في البلاد أو المساعدة على تعزيز الانسجام الداخلي. كان هدفها، ولا يزال، إخضاع الشيعة، وإفشال [جمعية] الوفاق [الوطني الإسلامية]، والقضاء على زعمائها.

«المرآة»: بعض مستشاري الملك حمد كانوا يهمسون باستمرار خلال سنوات حكمه الأولى في لقاءاتهم مع أفراد المعارضة بأنّ وجود عمّه الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة ــ وهو من إرث والده ــ هو العائق الذي يقف أمامه للقيام بالمزيد من الإصلاحات. فهو يمثل حجر زاوية في التوازنات العائلية؛ إلى جانب أن بقاءه كان يمثّل رغبة خليجيّة - سعوديّة.

في ظلّ هذه الظّروف؛ هل كان بيد الملك فعلاً القيام بخطوة أكبر إزاء عمّه كإزاحته مثلاً؟

نخلة: بعد تولي الملك حمد منصبه وإطلاقه مشروع «الإصلاح»، كتبت في تلك الفترة بأنه لا يمكن تحقيق أي إصلاح حقيقي مع بقاء عمه في السلطة. دعوته آنئذ إلى إزاحة الشيخ خليفة، ولكن دون جدوى. تعود معارضة خليفة للإصلاح الحقيقي إلى الفترة التي تحدث فيها الأمير السابق الشيخ عيسى عن جلب الباحث القانوني المصري عثمان خليل عثمان من الكويت لتقديم مشورة حول كتابة دستور لدولة البحرين المستقلة حديثًا. لقد كتبت عن العملية في كتابي عن البحرين، وذكرت أن رئيس الوزراء خليفة، شقيق الأمير [عيسى]، اعترض بشدة على العملية الدستورية. كان مدعومًا من قبل عدد قليل من كبار السن داخل العائلة الحاكمة، بمن في ذلك وزير الأوقاف الشيخ عبد الله [بن خالد آل خليفة]. كنت محظوظًا لتمكني من إجراء محادثات بشكل فردي في ذلك الوقت مع الأمير، والعالم القانوني المصريّ، والشيخ عبد الله وكذلك مع الشيخ خليفة.

عندما سألت خليفة وعبد الله بشكل منفصل عن سبب اعتراضهما على الدستور، قالا لي إنهما يريان أنّ تأسيس دستور يضمن الحقوق والحريات سيشجع المواطن العادي على التشكيك في حكم آل خليفة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالميزانية العامّة التي اعتبراها بشكل ساذج مقدسة، ويجب ألا تكون مفتوحة للنقاش أو الموافقة العامة. ما كان يثير قلق خليفة ليس الميزانية الشخصية للأمير بل ممارساته المالية الشخصية الفاسدة. كانت هذه الممارسات معروفة بين رجال الأعمال البحرينيين. لقد قبل رجال الأعمال البحرينيون حقيقة أنه من أجل القيام بأعمال تجارية في البحرين، مثل مشروع تطوير كبير أو صفقة، يجب أن يكون لخليفة نسبة فيها. ما اختلفوا بشأنه هو فقط الاسم الذي كانوا سيطلقونه عليه: السيد 10 % ، أو 25 % ، أو 50 %.

كما امتد اعتراض خليفة إلى وجود الأسطول البحري الأمريكي في ميناء سلمان في الجفير واتفاقية التفاهم بين البلدين حول مثل هذا الوجود. وبمجرد أن بدأت جلسات المجلس التشريعي، وأصبحت النقاشات الدستورية أكثر حيوية، أصبح خليفة أكثر انفعالًا. حضرت جميع الجلسات بصفتي باحثًا في برنامج «فولبرايت». نظراً لكون اهتمامي ينصب على إنشاء الدولة البحرينية الجديدة، فقد شكّل حضور جلسات المجلس أمرًا أساسيًا في بحثي. عقدت صداقات وثيقة مع العديد من أعضاء المجلس، وخاصة الراحل جاسم مراد وعدد قليل من زملائه ــ من السنة والشيعة على السواء ــ، وكثيرًا ما التقينا في نادي العربي بالمحرق. لم يحب خليفة ارتباطي مع جاسم وزملائه واتهمني، زورًا، بمدّهم بالأفكار. اتصل كذلك بالسفير الأمريكي في الكويت وهدده بإعلاني «شخصًا غير مرغوب به» كما هددني شخصيّاً بترحيلي من البلاد. واجهت خليفة وأخبرته أن تلك كانت تهمًا زائفة بناء على أقوال وصلته، وقلت له إنه يجب أن يكون محظوظًا لأن المجلس يضم مجموعة ذكية من البحرينيين!

لم يكونوا بحاجة لي أو لأي شخص آخر لمدّهم بالأفكارا! أخبرته أنني في الواقع كنت أتعلم منهم، وأن كتابي المقبل عن البحرين سيستمد أفكارهم ورؤيتهم المستقبلية للبحرين. لم أخضع لتهديدات خليفة وبقيت في البلاد حتى نهاية الفترة المخصصة لي مدة عام أكاديمي كامل. الخلاصة هي أنه إذا بقي خليفة في السلطة، لا ينبغي لأحد أن يتوقع أي إصلاح حقيقي بغض النظر عمن سيكون الملك أو ولي العهد.

أصبحت البحرين تحت حكم الملك حمد دولة بالوساطة عن السعودية بينما لم يكن الحال كذلك خلال عهد والده

(إميل نخلة)

«المرآة»: لقد سعى الملك إلى سحب العديد من الصلاحيات من عمّه كالملفّ الاقتصادي مثلًا، وتسليمه لابنه ولي العهد الشيخ سلمان ضمن سلسلة من الخطوات سبقت أزمة العام 2011. كما قام لاحقًا بإدخال الأخير إلى مجلس الوزراء كنائب للمجلس. لكن على ما يبدو فإن مشكلة البلاد أعمق من ذلك بكثير؛ يعزوها البعض إلى الملك نفسه. فهل أخفقنا في تصوّر مسئوليته مبكرًا؟

نخلة: من خلال منحه سلطات ومواقع جديدة لابنه ولي العهد، ركّز حمد على إيجاد توازن موازٍ لسلطة عمّه ونفوذه. لم ينجح هذا النهج، كما اكتشف حمد لاحقًا. لم ينجح لأنّ معارضة القيام بإصلاح حقيقي [في البلاد] وأي تعامل مع المجتمع الشيعي قد تجاوز خليفة إلى مجموعة صاعدة هي «الخوالد» المتمركزة داخل وزارة العدل، والجيش، والديوان الأميري والذين كانوا معادين للشيعة. خسر نظام آل خليفة فرصة ذهبية للعمل عن كثب مع الأغلبية الشيعية وإشراك الشعب وممثليه في عملية الحكم. إذا كان حمد وسلمان مهتمين بإعادة إنشاء البحرين كدولة مستنيرة تحكمها العائلة في الخليج، فعليهما القيام بالتنظيف أوّلاً داخل العائلة. لقد حان الوقت لكي يترك خليفة المشهد، ولكي ينتهي فساده وقمعه. لسوء حظ شعب البحرين، فإن هذه الخطوة ستواجه عقبات كبيرة، وربما عصية، بسبب الموقع الرّاسخ لخليفة ومؤيديه في السّلطة، وسياسات المملكة العربية السعودية المعادية للشيعة، إضافة إلى عدم وجود التزام حقيقي من جانب حمد.

«المرآة»: بلغت السياسات الطائفية ذروتها في عهد الملك حمد؛ ووصل العداء للشيعة البحارنة مستوىً لم يكن معهوداً حتّى خلال فترة حكم والده والتي مثلت الفترة الذهبية أيضاً لسيطرة عمه الشيخ خليفة. لكنّ هذا العداء لم يكن بادياً بوضوح خلال السنوات الأولى من ميثاق العمل الوطنيّ. لقد بدأت معالمه تتّضح مع العام 2006 مع فضيحة المستشار السودانيّ السابق د. صلاح البندر. وأخذ الأمر في التضخم تدريجيّاً إلى أن انفجرت الأوضاع في العام 2011.

ما الّذي غيّر الملك برأيك أو ما هو مصدر هذا العداء؟

نخلة: يصحّ تماماً القول إن الطائفية الدينية قد وصلت في ظل حكم حمد إلى مستوى لم تصل له في عهد الأمير السابق الشيخ عيسى، والد الملك. وقد تمّ تصعيد المستوى الجديد من الطائفية الشريرة، إلى حد كبير، من قبل عم الملك رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان، وأنصاره الذين أطلق عليهم «الخوالد» داخل العائلة الحاكمة. من ناحية، شعر حمد بالعجز في مواجهة الكتلة القوية المعادية للشيعة المتمركزة داخل الأسرة المالكة. ومن ناحية أخرى، فقد ارتأى تحمّل الطائفية المتنامية، كثمن، للتمتع بزخارف السلطة كملك. لقد حصل على دعم شعبي هائل لصالح ميثاق العمل الوطني. وعقد الناس الآمال على ما سمّي بمشروع حمد الإصلاحي. لكنّ حمد رأى بشكل خاطئ أن التصويت الإيجابي يمثل تأييدًا لسياسات العائلة الحاكمة. مثل هذا التفسير الخاطئ قاده إلى الاعتقاد ــ وهو اعتقاد روج له خليفة والخوالد ــ بأن المواطن البحريني العادي كان أكثر اهتمامًا بالاستقرار الداخلي تحت حكم آل خليفة منه بالإصلاح الحقيقي. وبالطبع، فإن حركة الاحتجاج التي عادت لتنشط بدءاً من العام 2002 وما بعده، والمواجهة مع النظام خلال الربيع العربي في العام 2011 وما بعده، أظهرتا بوضوح ضعف حكم حمد. لا يبدو أن الملك حمد، ولا ابنه ولي العهد الأمير سلمان، عازمان على القيام بأي شيء حيال الدفع بعمليّة العنف عبر المرتزقة المجلوبين من السودان والأماكن الأخرى، وحيال الاستخدام الكبير للقوة من قبل القوات السعودية الغازية، إضافة إلى القمع والتعذيب اللذين تعرض لهما المواطنون من قبل قوات الأمن. لا يوجد دليل يشير إلى أن حمد كان مهتمًا حقًا بالإصلاح.

«المرآة»: لقد حاز الملك على شعبيّة كبيرة من خلال النسبة الكبيرة 98.4 % التي حصل عليها الاستفتاء على ميثاق العمل الوطني العام 2001 وكان يمكن له الاستثمار في هذا الرأسمال الرّمزي لوحده. فماذا كانت حاجته إلى المجيء بجناح آخر إلى المشهد كالخوالد وجعلهم يشاركونه في الحكم.

كيف اقتنع برؤيتهم؟

نخلة: هناك رأيان بشأن هذه النقطة: أولًا، لم يكن حمد ملتزمًا حقًا بالإصلاح الحقيقي لأنّ كل ما تأتّى عن ميثاق العمل الوطني، بخلاف تغيير اسم البلد من إمارة إلى ملكية، وتغيير لقب حمد من أمير إلى ملك، قد كان سطحيًا من ناحية الجوهر خالٍ من سياسات إصلاح محدّدة تفضي إلى حماية الحريات القانونية وحقوق المواطنين. الرأي الآخر هو أن حمد كان عاجزًا في وجه الجهود المتضافرة التي بذلها خليفة والخوالد من أجل إحباط جميع السياسات التي دعت إلى الإصلاح. بناءً على خبرتي ومتابعتي لقيادة حمد كملك للبحرين، أميل إلى دعم الرأي الأول. إن موقف حمد من الإصلاح وحقوق الأغلبية انتهازي في المقام الأول ويخلو من التزام حقيقي بتقاسم السلطة مع شعبه. عندما قال في وقت ما إن نظامه الملكي كان دستوريًا مثل النظام الملكي البريطاني، كان يجب عليه أن يدرك أن الديمقراطية الحقيقية موجودة في بريطانيا خارج نطاق سيطرة النظام الملكي وسيطرته. وفيما وُعِدَت البحرين في عهد الأمير الراحل [عيسى] بأن تكون «المدينة المشرقة على التل»، فإنها في ظل حكم الملك حمد، قد تحولت إلى مكان مظلم ممزق بسبب العنف وعدم التسامح والطغيان والقمع.

2 مطر مطر:
فرصة لمراجعة عقديْن ماضيين

لا أجد نفسي في مناسبة مرور عقدين على حكم الملك حمد بن عيسى آل خليفة أجدر من [عالم الدين الشيعي] السيد عبدالله الغريفي في توجيه القول الليّن والنصيحة الصّائبة للملك. ولا أجد أنّ لديّ من البلاغة أو الشجاعة في هجاء الملك ما يفوق تلك التي لدى بعض زملائي في المهاجر؛ إذا كان هجاؤه هو ما ينقصنا لبلوغ مرامينا من أمن وكرامة وعدالة. كما لا أجد نفسي أيضاً واعظاً للبحرينيين في الداخل وأنا مقيمٌ في الخارج.

لكنّ هذه فرصة سانحة لي لمراجعة العقدين الماضيين وأرجو أن تكون فيها الفائدة. أتذكر الأجواء الجميلة التي صاحبت تولي الملك حمد الحكم. لم أرَ شعوراً بالأمن يسود البحرين كما كانت عليه آنذاك. أفراح البحرينيين وشيلاتهم لحظة إطلاق سراح السجناء السياسيين وعودة المعارضين من منافيهم. بعد ذلك كانت المداولات حول إعداد ميثاق العمل الوطني.

أثناء الإعلان عن الميثاق كنت أقيم في الكويت في السنة الأخيرة من دراستي. كانت الريبة تدفعني للبحث عن الأفخاخ والتحذير منها. كانت مرحلة التسعينات مليئة بالمظالم والجرائم بحق المطالبين بالتغيير وكانت هذه المظالم تغذي ريبتي من الميثاق. بعد أن أعلنت قوى المعارضة نيتها التصويت بنعم، كنت ممن يشجعون ويحشدون للتصويت بنعم للميثاق؛ لكن ما إن وصلت لصندوق التصويت لم تطاوعني يدي للتصويت بنعم. عندما أعلن الملك بشكل منفرد عن الدستور الجديد بدأتُ التفكير مباشرة في أهمية التحشيد لمقاطعة أي انتخابات تترتب على هذا الدستور. جاء موقف [آية الله] الشيخ عيسى أحمد قاسم سريعاً في حينها. فبعد 24 ساعة من إعلان الدستور أدلى بحديث في إحدى خطب الجمعة رأى فيه أن الدور الذي يمكن أن يلعبه المجلس النيابي المنتخب صار ضيقاً، ورغم ذلك فإنه يتحتم على هذا المجتمع المسلم أن يفي لإسلامه في كل عملية انتخابية، وذلك بالحضور الناشط والفاعل إعلاماً وتصويتاً.

لم تأخذ دعوة المشاركة أصداء حينها وما زلت أجهل السبب وراء ذلك. أتذكر في تلك الفترة وقوفي في الشارع لاستطلاع آراء المارة حول موقفهم من المشاركة في أي إنتخابات قادمة. لا أذكر نتيجة ذلك الاستطلاع الآن؛ لكن ما هو راسخ في ذاكرتي هو أن نسبة كبيرة من المارة كانوا منزعجين و مستغربين من السؤال. كثير من المارة كان يقول بأن «هذا الأمر يحدده العلماء». كان الكثير يعتبر مجرّد السؤال هو مقدمة لانقسام وفتنة ومدعاة ريبة من صراع داخلي. كان ذلك أكثر أهمية من القرار النهائي نفسه.

لم أكن أحلل هذه المعطيات بهذا الشكل آنذاك. كنت مندفعاً لتفادي ما أعتبره «خطيئة المشاركة». أعددت ورقة عن أبرز ما يبرر المقاطعة بناءا على مواد دستور 2002 ورحت أضعها على مدخل جامع الإمام الصادق. كنت أشاهد عن بعد انطباعات من يقرأها وكان الانطباع مماثلاً. لقد كان الاحتجاج على الدستور والدعوة للمقاطعة بمثابة محاولة لإحراج المرجعية الدينية والقيادات السياسية.

شخصيًا لم تكن نيتي ابتزاز المرجعية الدينية أو تجاوز الجمعيات؛ لكن بالتأكيد فإنّ بعض دعاة المعارضة كانوا

ينظرون للمرجعية الدينية والقيادات السياسية بأنها عقبة أمام الإصلاح السياسي ويجب تحجيمها. المؤسف في الأمر أن خطبة قاسم كانت تتضمّن الكثير من الهواجس التي أهملت حينها، ويبدو لي أنها ما تزال مهملة حتّى اليوم. أما الجزأ المشرق في الأمر فهو أن قوى المعارضة مارست أرقى صور الممارسات الديمقراطية حينما حسمت مسألة المشاركة والمقاطعة عبر حوارات حرّة يتساوى فيها رجل الحوزة والرجل الأكاديمي. يعود الفضل في هذه الممارسة الراقية لإرادة الشيخ علي سلمان [أمين عام جمعية «الوفاق» الوطني المنحلة].

من المؤكد أن قرار المقاطعة لم يكن يمتلك من الأفق ما يجعلنا أقرب إلى تحقيق تطلعاتنا في دولة عصرية؛ ولكن افتراض أن الحل كان في المشاركة لم يكن يعدو أن يكون أمراً افتراضياً هو الآخر. فليس هناك ما يثبت أن حالنا سيكون أفضل لو التزمنا بالمشاركة على طول الخط.

بعد كل هذه السنوات أجد أننا استغرقنا في فهم المعارضة على أنها استعراض المظالم وهجاء الظالمين. كما استغرقنا في فهم الإصلاح على أنه مجموعة من الأطر القانونية. ففي التسعينات كان الشعار «البرلمان هو الحل» وفي مطلع الألفية أصبح «الدستور التعاقدي هو الحل» ثم في 2010 أصبح «المملكة الدستورية هي الحل». لكن عند النظر لحجم التحدي الذي تواجهه قطر على سبيل المثال بحكم الحصار السعودي الإماراتي عليها أتساءل شخصيّاً: كيف للبحرين أن تقيم إصلاحا دستوريا؟ ما قيمة أي وثيقة دستورية إذا كانت الإمارات هي من تدير المطار الوطني! والولايات المتحدة الأمريكية تدير الأسطول الخامس! والسعودية هي من تزود البحرين بالنفط لتكريره! وتتحكم في تدفق أكثر من 80 % من زوّار البحرين عبر المنفذ البري! وهي من تدير حقل «أبو سعفة» البحري وتقدم المنح! لقد كنت أتطلع لأن تكون البحرين هي مفتاح الحل لإصلاح سوق العمل الخليجي فهي صاحبة التجربة المختبرية الصغيرة التي يمكن للسعودية أن تستفيد منها وتستنسخها على مستوى أكبر.

هذه أحلامي؛ أما الواقع فإن البحرين قد أضحت عبئاً مالياً ومصدر قلق وهواجس من ربيع خليجي عند حكام السعودية و الامارات. في النهاية البحرين هي جزء من الجزيرة العربية. أي خير يعمها فهو سيعمنا وأي سوء يطالها فهو سيطالنا أيضا. أمام هذه المعطيات يبدو لي واضحاً أن ما يفوق أهمية النظم الدستورية هو موازين القوى التي تحمي أي تسوية.

3

د. قاسم عمران*

عقدان مريضان... عن ما آلت له الخدمات الصحيّة

شكل العقدان الأخيران مسارا منحدرا في تاريخ الصحة العامة في البحرين منذ تأسيس الخدمات الصحية في الدولة. فقد تدهورت الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين لاعتبارات عدة منها عدم المواكبة الإدارية للتطورات الصحية على مستوى السياسات، وتعطل المشاريع الصحية المطلوبة أو تعثر إنجازها. ضف إلى ذلك ما هو متعلق بالزيادة السكانية غير المتوقعة بسبب سياسات التجنيس الجائرة التي ضاعفت من الطلب على الخدمات الصحية في وقت عجزت فيه الميزانية المخصصة للقطاع الصحي العام عن الوفاء بالاحتياجات الصحية.

ويمكننا الوقوف على أهم العلامات الفارقة في تاريخ الصحة العامة خلال هذين العقدين:

1. اعتقالات الكوادر الصحية فيما بعد فبراير/ شباط 2011 والذي شكل منعطفا غير مسبوق ليس على المستوى المحلي فقط بل على المستوى الدولي وكان موضع استهجان من المنظمات الدولية قبل أن يشكل وصمة عار في جبين تاريخ الصحة في البحرين. لقد تم استهداف الكوادر الطبية من أطباء وممرضين ومسعفين ليس فقط عبر الأساليب القمعية التي انتهجتها الجهات الأمنية؛ إنما أيضاً عبر التأجيج والتحريض المَرَضي من المنابر الإعلامية الرسمية للدولة. لقد تكامل هذا الاستهداف مع تغول بغيض للحالة الأمنية في الممارسة الصحية والتي تعددت أشكالها وارتداداتها. مهما حاول النظام تبرير إجراءاته القمعية ضد الكوادر الصحية، فإنه لن يجد جهة وطنية أو مهنية تقتنع بإجراءاته غير أولئك الذين التقت مصالحهم ومكاسبهم الوظيفية مع أهدافه السقيمة في إخضاع القطاعات المهنية ومنها الطبية وجعلها تحت سقف سيطرته؛ حتى لو تعارض ذلك مع القِيم المهنية والمبادئ الحاكمة لهذه المهنة الإنسانية، بين رسالتها في مداواة جراح المصابين وبين مهمّته في قتلهم وإيذائهم. وربما فسّر ذلك حل جمعية «الأطباء البحرينية» إداريا وتعيين مجلس إدارة من قبل الوزارة مختطّة بذلك سوابق غريبة تحرف هذا القطاع عن أخلاقيات المهنة واستقلاليتها وحيادها وتدخلها في مسارات التبعية.

2. تفشي حالة من اليأس وتدني المعنويات وتردي بيئة العمل للموظفين والعاملين في القطاع الصحي العام ممثلة في وزارة الصحة. وقد تترجم ذلك تزايد في حالات التقاعد المبكر للأطباء منذ مارس/ آذار 2011 وما بعده لتحل وزارة الصحة في المرتبة الثانية في عدد المتقدمين للتقاعد الاختياري.

3. خلال العقدين المنصرمين برز على رأس القطاع الصحي عدد من الرموز الرسمية على رأس الوزارة ممن تركوا بصمات سلبية ومتطفلة على المسار الصحي وتطوره، فمما يؤسف له أن هذا المسار حفل بعدد من الوزراء والوكلاء ممن لا مهنية لهم غير إنفاذ سياسات دخيلة على الممارسة الصحية وتاريخها. استثناء وزيرة [الصحّة السابقة] د. ندى حفاظ التي تألقت في السنوات الأولى للألفية الثالثة، صعد إلى منصة الوزارة وزراء ووكلاء اتسمت إداراتهم بالفساد المغطى وسوء الإدارة وضعف القرار وانتظار التوجيهات. وقد توج هذا التدهور والانحدار في تعيين فاطمة البلوشي وزيرة للصحة لتمارس أدوار القهر والتمييز والإقصاء واستكمال مخطط الهندسة الطائفية للوزارة الذي بدأه وكيلها سابقا.

4. تعدد الخروقات للأخلاق في الممارسة الطبية وما يسمى مهنيا بـ»الحياد الطبي» عبر التدخل السافر في تقارير شهادات الوفاة للجرحى والمصابين في الأحداث الأمنية وتحريف أسباب الوفاة الحقيقية. وبالتالي لا يسع المراقب إلا أن يلمح هذا المَسّ الفج بصفة «الحياد الطبي» للطواقم الطبية الإسعافية والإخلال بوظيفتها ومهنيتها المستقلة والمحايدة في اسعاف ومداواة وبلسمة جراح المصابين بغض النظر عن خلفية إصاباتهم وجراحهم. حدث ذلك خلال أحداث فبراير/ شباط 2011 وتعزز وتكرس في السنوات اللاحقة حيث تم تغيير قواعد الاستجابة لنداءات الاستغاثة الاسعافية وتحويل تبعيتها من وزارة الصحة إلى وزارة الداخلية لتكون جزءًا مكملا ومتناغما مع إجراءات الأجهزة الأمنية وتخضع في استجابتها حصرا إلى قواعد التصنيف الأمني للمرضى والمصابين وليس إلى قواعد الحياد الطبي ومبادئه الحاكمة للممارسة الطبية والإسعافية.

5. على المستوى الإداري، شهدنا إعادة تنظيم القطاع الصحي إداريا عبر تشكيل المجلس الأعلى للصحة وسلطته التنفيذية بما يوحي بتوسع هيمنة أفراد العائلة الحاكمة على مختلف القطاعات في الدولة. إحدى أهم التحولات الاستراتيجية المناطة بهذا المجلس هو عملية التحول لنظام التأمين الصحي والذي هو حتى الآن مقلق وغير مأمون العواقب. يرى النظام أن بقاء الدولة كراع للخدمات الصحية يمثل عبئا اقتصاديا، يريد توجيه حصتها من الميزانية لغايات أخرى وللاستفادة منها في نظام المكرمات مقابل الولاء. وتبعا لذلك تم التسويق لفكرة أن المواطن سينعم منذ الآن ببطاقة التأمين الصحي والتي ستجعله حرا في اختيار الطبيب والمؤسسة الطبية للحصول على الرعاية الصحية التي يتطلبها وباختياره. رغم خطورة هذه القفزة، لا توجد شفافية حتى الآن في عملية التحول ولم يقدم مشروع وطني شامل يطرح عملية التحول ويتداول في دوافعها ومستقبلها وكيفية تمويلها وكيفية الحفاظ على المكتسبات الصحية، أو احتمالات فشلها وضمانات استمرارها. كل ما يعرفه الشعب عن مشروع التحول أتى على صفحات إعلام النظام على لسان رئيس المجلس الأعلى للصحة [الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبد الله آل خليفة] الذي هو عنوان حديث لهيمنة العائلة الحاكمة على القطاع الصحي، والذي بدى كمجال حيوي مستجد للتجارة يتم تقاسم المكتسبات فيه بين الرؤوس النافذة في الدولة.

عائلة واحدة: القائد العام لقوة دفاع البحرين خليفة بن أحمد آل خليفة في لقاء مع ابن عمه محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة

مع مضي الأيام سيكتشف المواطنون أن الوعود التي أطلقها رئيس المجلس الأعلى للصحة ليست إلا أوهام ستتبخر مع تقلص مستمر في ملاءة التغطية والرصيد المالي لبطاقة التأمين الصحي المفترضة، ومع تملص المسئولين حينها من مسئولية هذا القرار الخطير. إن التنظيم الصحي وإعادة صياغة السياسات الصحية ليس خطأ بحد ذاته ولكن المشكلة تكمن في النوايا المُبيّتة وراء التحولات العملياتية وفي اتخاذها وسيلة لزيادة فعالية التمييز والاستخدام السلبي ضمن خريطة تصنيفات النظام للمواطنين. هذه الانعطافة ستحوّل وبشكل تدريجي الرعاية الصحية من «حق» إلى «إمتياز» يحظى به البعض دون الآخر.

6. عسكرة المؤسسات الصحية وتحويل معقل خدمي تنفيذي في الدولة إلى معقل أمني. وعلى الرغم من تحقق عناصر الولاء والإتباع للمعينين في الوزارة خلال الأعوام الأخيرة، إلا أن هذا لم يعد كافيا ولا يلاقي طموح العهد الجديد بعسكرة وزارات الدولة عبر خريجي ومتقاعدي المؤسسة العسكرية. كل ذلك من أجل إحكام القبضة وضمان التنفيذ للقرارات العليا دون تردد أو مساءلة. وكانت الفرصة المنتظرة سانحة بعد أحداث فبراير/ شباط 2011؛ حيث تم تعيين إدارة عسكرية في قلب مجمع السلمانية وعبرها يتم التحكم.

7. في مجال التدريب، شهد العقدان المزيد من التراجع. بعد إقرار البرنامج التدريبي المحلي للأطباء في مختلف التخصصات الثانوية والرعاية الأولية والذي تم إقراره في فترة وزير [الصحّة السابق] د. علي فخرو، وعوضا عن تطويره، بدأ هذا البرنامج بالتآكل وتم إيكال مهمة التدريب الطبي للأطباء والممرضين والفنيين إلى برامج تدريبية (بمنح من برنامج تمكين) من خارج الدولة وإلى دول كان خرّيجوها يتدربون في البحرين!

8. تنصل الوزارة من واجبها كجهة توظيف أساسية للأطباء والممرضين الجدد خريجي الكليات الطبية والتمريضية من داخل وخارج البحرين واعتمادها أسساً جديدة للتوظيف لا يمكن فهمها إلا بتعمد الإقصاء لفئة من أبناء الوطن المتطلعين لتقديم خدماتهم في هذا القطاع الهام.

إجراءات الإقصاء تسترعي الانتباه حيث أن أمدها لا يتوقف على تعطيل دفعة أو دفعتين من هؤلاء الخريجين بل تتعداها لإحداث تغيير في ذهنية هذه الفئة بأن تتخلى عن التفكير في دخول هذا المجال الخدمي الهام. فرغم حاجة الخدمات الصحية الملحة إلى الخريجين الجدد من أطباء أو ممرضين مدربين لتغطية التآكل المستمر على مستوى الكوادر الصحية بسبب التقاعد، أو لتلبية تزايد الطلب على الخدمات الصحية نتيجة للنمو السكاني في البلد، إلا أن البطالة وانسداد الأفق المهني والوظيفي أصبح معاناة يومية للخريجين وعوائلهم التي تكبّدت الكثير من الأعباء المالية من أجل أن تجد وظيفة محترمة يسترزق منها أبناؤهم. المزعج لحد اليأس هنا أن هذه البطالة تأتي ليس على خلفية وجود فائض وطني في الكوادر الطبية أو نتيجة لنقص في الفرص والشواغر الطبية بل على العكس فالتوظيف للأجانب ما يزال مستمرا على قدم وساق في مختلف التخصصات وكافة المستويات. هذا التوقف في عملية التوظيف وتزايد معدلات البطالة وسط الأطباء والممرضين والفنيين الصحيين يأتي كتكريس لحالة التمييز في التوظيف للكفاءات من المواطنين الشيعة حيث يمنع توظيفهم في المؤسسات الصحية العسكرية أو شبه العسكرية والأمنية منذ أمد ولتتوسع هذه السياسة المقيتة إلى مؤسسات صحية مثل مستشفى «حمد الجامعي» الذي بني ليكون تحت مظلة وزارة الصحة ولكنه تم استلحاقه بالمؤسسة العسكرية لاحقا؛ حيث يكتظ اليوم بالغرباء بينما هو محرم في الوقت نفسه على أبناء الوطن من الشيعة!

---

* طبيب بحريني مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية

4

د. عبدالهادي خلف*

حصيلة عشرين سنة من خديعة الإصلاح في البحرين: البدايات «1 - 2»

في بداية فبراير/ شباط 2005 وبمناسبة ذكرى التصويت على ميثاق العمل الوطني نشر الإعلام الرسمي مقالاً حمل توقيع ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة تحت عنوان «حلمت بوطن يحتضن كل أبنائه». وفيه أشار إلى بعض تفاصيل سيرته الذاتية وتأثيرها في صياغة وعيه الوطني ورؤيته السياسية المتمثلة في مشروعه للإصلاح والتحديث الشامل. فمنذ طفولته، يقول الملك، كان يعي «كيف عمل الوجود الأجنبي على تقليص مقومات استقلال الوطن وكيف عمل باستمرار وعناد على إبعاد كبار القادة الذين تمسكوا بالاستقلال إلى خارج البلاد».

توقف الملك ليشير إلى إن إحساسه بألم الإبعاد عن الوطن يمتدّ لسنوات طفولته حين أدرك أن أمه التي وُلدت في المنفى في قطر «بعيداً عن الأسرة وشمل الأهل». تلك الآلام التي تحملها ذكريات طفولته غرست في نفس الملك «البذرة القوية للنفور من إجراءات الإبعاد عن الوطن... ولهذا وعندما حانت لحظة القرار بتولينا المسئولية الأولى في البلاد كان من أول ما بادرنا إليه عودة جميع المبتعدين البحرينيين سياسيا إلى بلدهم وأهلهم أياً كانت الاعتبارات والملابسات السياسية والقانونية التي أدت إلى إبعادهم». (8 فبراير/ شباط 2005)

بعد سبع سنوات من نشر ذلك المقال تخلَّص الملكُ تماماً من ذكريات طفولته ومعاناة أمِّه التي زرع إبعادها عن البحرين في نفسه بذرة قوية للنفور من إجراءات الإبعاد عن الوطن. ففي نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 أصدر الملك أوامره بتجريد 31 مواطناً ومواطنة من جنسيتهم البحرينية. لم يوفر لأيٍ منهم فرصة معرفة مسببات ذلك القرار ناهيك عن تفنيدها. بجرّة قلم وفي انتهاك صارخ لشرعة حقوق الإنسان تحوّل أغلب من تمّ تجريدهم من جنسياتهم إلى فئة «بدون جنسية» سواءً أكانوا مقيمين في البحرين أو في خارجها. ولم تتوقف تلك الإجراءات حتى الآن. فمنذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 وحتى الآن تم تجريد أكثر من ثمانمائة وأربعين مواطنا ومواطنة من جنسيتهم البحرينية. وثمة مؤشرات على أن التجريد من الجنسية سيصبح «عقوبة اعتيادية». ففي العام الماضي وحده 2018 بلغ عدد الذين جُرِّدوا من جنسيتهم البحرينية 298 مواطنا.

لا تنحصر انتهاكات حقوق الإنسان في التجريد التعسفي من الجنسية. فمنذ أن تولى حمد مقاليد الحكم في 6 مارس/ آذار 1999 شهدت البحرين انتهاكات لحقوق الإنسان لم تشهد مثلها طيلة تلك العقود التي سبقته. فخلال ستة عقود سبقت عهده سقط برصاص أجهزة الأمن أو تحت التعذيب عدد أقل بكثير ممن قتلتهم أجهزة الأمن بالرصاص المطاطي أو الحي أو تحت التعذيب تحت راية المملكة الدستورية. بل إن من توفوا بسبب إطلاق أجهزة الأمن لقنابل الغاز المسيل للدموع منذ قمع انتفاضة اللؤلؤة في منتصف مارس/ آذار 2011 يفوق عدد الضحايا الذين سقطوا في البحرين طيلة 35 سنة تولى فيها السفاح البريطاني إيان هندرسون قيادة جهاز الأمن في البحرين. نعم، لم تتوقف انتهاكات حقوق الإنسان في عهود الهيمنة البريطانية؛ إلا إن محاكمها لم تحكم بالإعدام على معارض. بل لم تحكم بالإعدام أو بالسجن المؤبد حتى على القيادات الوطنية الذين اتهمتهم في 1956 بالتخطيط «للقيام بتفجيرات ولاغتيال الحاكم». أما في العهد الملكي، عهد حمد، فلقد أصدرت محاكم البحرين في عامٍ واحد (2018) أحكاماً بإعدام 26 مواطناً.

سجلٌّ العهد الملكي هو سجلٌ أسود نحتاج لتوثيقه وحفظه ضمن ذاكرة الوطن ولمحاسبة الملك وجلاوزته على انتهاكاتهم لحقوق الإنسان. أسوأ ما في هذا السجل الأسود هو أن تفاصيله حدثت تحت راية «المشروع الإصلاحي».

بداية خديعة الإصلاح

في السادس من مارس/ آذار 2000 وبمناسبة مرور سنة على تولي الشيخ حمد آل خليفة مقاليد الحكم في البحرين كتب القائد اليساري عبدالرحمن النعيمي مقالة تحت عنوان «رسالة إلى أمير البحرين في الذكرى الأولى لتوليه الحكم». في ذلك المقال لاحظ الرفيق النعيمي أن العام مرَّ دون تحرك جدي نحو تحقيق انفراج سياسي؛ ولكنه تميز بكثرة الوعود وكثرة الدعاية وقليل من العمل وقليل من التنفيذ. ولهذا بدا الشيخ حمد في السنة الأولى من عهده ولفترة بعدها حريصاً أبعد الحرص على نشر الوعود التي بدت متناقضة أحياناً لإرضاء الأطراف المختلفة. كان العام الأول عام التلميح بالإصلاح السياسي دون تحديد لماهية ذلك الإصلاح. فرغم صخب الضجيج الإعلامي المصاحب لها فإن إدارة حمد للحكم لم تأتِ بجديد في السنة الأولى. فلقد كان محكوماً بسبب ضآلة خبرته السياسية بأن يراوح في مكان أبيه وألا يتحرك إلا ضمن المساحة الضيقة التي يتيحها له عمُّه رئيس الوزراء. ولم يكن خافياً بأن حمد لم يكن مؤهلاً لتحدي عمّه وأنه لم يكن قادراً على تحجيمه بدون أن يجمع حوله قاعدة شعبية تدعم تحركاته. ولذلك كله ظلت خطوات الأمير الجديد طيلة عامه الأول محصورة ضمن المسار الذي سار عليه أبوه.

بعد عام واحد من الاستفتاء على ميثاق العمل الوطني بدت نُذُر تخلي الشيخ حمد عن تعهداته الإصلاحية (ع. خ)

رغم تهليل الإعلام الرسمي ومبالغاته حول نوايا الأمير الجديد الإصلاحية، تحاشى الأميرُ أن تؤدي أجواء التفاؤل التي عمّت البلاد إلى الاعتقاد بأنه على وشك القيام بتغيير جدي في طبيعة علاقة عائلته بالناس. بل هو حافظ حتى على شكليات تلك العلاقة وطقوسها كما عرفناها في عهد جده وأبيه بما في ذلك توزيع المكرمات الأميرية واللقاءات المنفردة مع ممثلي فئات المجتمع وأعيان البلاد بمن فيهم رجال دين من الطائفتين. إلا إن الأمير الجديد زاد على تركة جده وأبيه بأن أضاف ممثلي التيارات السياسية إلى قائمة لقاءاته المنفردة

لم يكن عبثاً عزوف حمد عن اللقاءات الجماعية بممثلي فئات المجتمع وتركيزه على اللقاءات المنفردة مع ممثلي كل فئة على حدة. فهذا هو جزء من الطقوس التي تكرست في الماضي وخاصة في عهد جدّه وتمت رعايتها وبجهود مضنية بذلها بعد ذلك أبوه وعمّه لأكثر من خمسة عقود. أسهمت تلك الطقوس في الإبقاء على التشطير العمودي للمجتمع البحريني وفي منع قيام تعاون سياسي واجتماعي طويل المدى بين التعاضديات الاجتماعية. فمن خلال التشطير ومن خلال تنافس التعاضديات الاجتماعية ومن خلال حرمانها من فرص التعاون فيما بينها، استطاعت السلطة الخليفية أن تحافظ على دورها المهيمن على المجتمع دون الانخراط فيه. كما استطاعت أن تؤسس لشرعية من نوع خاص تقوم على كونها الطرف الوحيد القادر على التوسط ما بين التعاضديات المتنافسة والتحكيم بينها لضمان ألا تتعدى مصالح تعاضدية بذاتها على مصالح تعاضديات أخرى.

ركّز حمد جهوده في عامه الأول على محاولات توطيد علاقته بالقوى المحلية والخارجية التي استندت إليها «شرعية» النظام الذي ورثه. على الصعيد المحلي كانت أولوية حمد هي تقديم ما يستطيع لطمأنة مخاوف قوتيْن محليتين أولهما عائلته، العائلة الخليفية، وأنصارها القبليين وثانيهما المؤسسة الدينية بفرعيها الشيعي والسني. فرغم قلة خبرته السياسية إلا إنه لم يكن يجهل أن سلطته تعتمد على دعم كلٍ من هاتين القوتيْن. فعبر عقود طويلة في ظل الهيمنة البريطانية، وبعدها، أسهمت هاتان القوتان في إنجاح جهود السلطة في إدامة تشطير المجتمع إلى تعاضديات متنافسة. كما كانتا أكثر المستفيدين من إدامة ذلك التشطير في مختلف أشكاله الطائفية أو القبلية أو المناطقية.

زيادة في المخصصات

فيما يتعلق بالعائلة الخليفية فلقد ركّز حمد على تقوية نفوذه ضمنها بزيادة المخصصات الشهرية المقررة لجميع أفراد العائلة حسب تراتبية محددة وكذلك عن طريق إعادة تشكيل مجلس العائلة الحاكمة وتعيين المقربين منه في عضوية المجلس. ولمجلس العائلة الذي تأسس في 1932 أهمية خاصة في ضبط العلاقة الرسمية بين الحاكم وبقية أفراد عائلته، كما يتولى تسوية النزاعات المدنية بين أفراد العائلة. وطبقاً لمرسوم أميري صدر في 1973 أصبح مجلس العائلة الخليفية جهازاً رسميا في الدولة يتولى الأمير/ الملك تعيين أعضائه كممثلين معترف بهم لمختلف فروع العائلة. يرأس المجلس أحد أفراد العائلة الخليفية برتبة وزير وله جهاز تنفيذي ومكاتب إدارية وموظفين متفرغين. وفيما يتعلق بالمؤسسة الدينية بشقيها الشيعي والسني فلم يكن لديها ما يدعو لقلقها على الامتيازات التي تتمتع بها بسبب قربها من العائلة الحاكمة وبسبب تخويلها الإشراف على الشؤون الدينية للطائفتين بما فيها تنظيم الأحوال الشخصية وقضايا الإرث عبر المحاكم الشرعية السنية والجعفرية علاوة على إدارة أملاك الأوقاف والإشراف على التعليم الديني وتشغيل رجال دين وغيرهم في المؤسسات الدينية المختلفة.

رغم الأهمية الكبرى لتلك الإجراءات في توطيد حكم الأمير الجديد إلا إنها لم تؤثر على منع استمرار الأزمة السياسية/ الأمنية القائمة منذ اندلاع انتفاضة التسعينيات المطالبة بإعادة العمل بدستور 1973 ووقف انتهاك الحريات وحقوق الإنسان. كان على الأمير الجديد أن يجد مخرجاً مما سمّاه «عنق الزجاجة» التي وجد سلطته فيه. أعلن حمد إنه سيدشن عهداً جديداً «يقوم على ضمان الوحدة الوطنية والأمن الداخلي من خلال التكافل بين المواطنين البحرينيين بدون تمييز بغض النظر عن أصولهم ومذاهبهم». تلت ذلك سلسلة من الإجراءات التي اندرجت فيما بعد تحت مسمى «المشروع الإصلاحي». أبرز عناصر ذلك المشروع كان «ميثاق العمل الوطني» الذي تم تقديمه للاستفتاء العام في فبراير/ شباط 2001.

ركّز حمد على تقوية نفوذه ضمن العائلة الخليفية بزيادة المخصصات الشهرية المقررة لجميع أفرادها (ع. خ)

كانت نسبة التأييد المذهلة التي حظي بها مشروع الميثاق انعكاساً حقيقياً لتوقعات النخب وللآمال الشعبية بأن الشيخ حمد سيلتزم بما ألزم نفسه به من وعود بالإصلاح، بما في ذلك تخفيف القيود المفروضة على حرية التعبير والتنظيم وإلغاء قرارات منع السفر المفروضة على المعارضين، وإلغاء قانون أمن الدولة وتفرعاته، وإعطاء المرأة حقوقها كاملة كمواطنة. لوقتٍ قصير في البداية كانت الأمور تسير سيراً يبشر بالخير فلقد قام حمد فعلاً بعدة مبادرات إصلاحية بما فيها منح النساء حقوقهن السياسية كما أصدر قراراً بالعفو العام أدى إلى عودة المبعدين السياسيين إلى البلاد وإخلاء السجون من المعتقلين السياسيين. إلا أن التطورات اللاحقة في البحرين بعد استفتاء عام 2001 سرعان ما بدّدت أجواء التفاؤل التي عمّت عشية الاستفتاء.

بعد عام واحدٍ من الاستفتاء بدت نُذُر تخلي الشيخ حمد عن تعهداته الإصلاحية. ففي 14 فبراير/ شباط 2002 أعلن الشيخُ نفسه ملكاً وأصدر - بإرادة منفردة - دستوراً جديداً لمملكته. وحسب الدستور الجديد أصبح الملك هو «رأس الدولة، والممثل الأسمى لها، وذاته مصونة لا تمس، وهو الحامي الأمين للدين والوطن ورمز الوحدة الوطنية». وهو وحده المختص بتعيين رئيس الوزراء والوزراء والسفراء والمحافظين والقضاة وأعضاء مجلس الشورى وأعضاء المحكمة الدستورية وقادة القوات المسلحة والأمن والحرس الوطني. وهو وحده من يملك إعفاء كل هؤلاء من مناصبهم. وللملك حق اقتراح القوانين وتعديلها، وحق إبرام المعاهدات مع الدول الأخرى دون الحاجة إلى موافقة البرلمان. وفوق ذلك كله فالملك حسب دستوره هو صاحب القول الفصل في

أي خلاف تشريعي أو بين السلطات الأخرى في المملكة.

لم يكن الاستفتاء على ميثاق العمل الوطني في نظر الملك والعائلة الحاكمة تدشيناً لعهد جديد قائم على المبادئ المتعارف عليها في الممالك الدستورية الحديثة. بل كان حسبما أعلن الملك نفسه وعددٌ من كبار عائلته تخويلاً مطلقاً له. وهذا ما أعاد الملك تأكيده في خطبه وتصريحاته التالية وفي المقالات التي نُشرت باسمه. ففي أحدها (2005) كتب الملكُ إن «كثافة بعد كثافة التصويت الشعبي الشامل على الميثاق» بيّنت إن الأمر «ليس صيغة تعاقدية فحسب وإنما بيعة متجددة، وتفويض وطني لنا بقيادة المسيرة إلى آفاقها الجديدة». اعترض كثيرون وفي مقدمتهم قادة تنظيمات المعارضة على هذا التفسير. فلم يتصور أحدٌ أن التصويت بنعم في الاستفتاء على ميثاق العمل الوطني تعني مبايعة الملك وتفويضه بأن يفعل ما يشاء. إلا أن تلك الاعتراضات لم تكن كافية لتغيير توجهات الملك وأنصاره. من جهة أخرى كان الرأي الغالب بين قادة تنظيمات المعارضة يميل إلى التنبيه إلى خطورة حرق المراحل وإلى الحذر من إحراج الملك وهو يواجه ما قيل إنه الحرس القديم في العائلة الخليفية. في المقابل اعتبر عددٌ قليل من نشطاء المعارضة أن إعلان الدستور الملكي كان إعلاناً عملياً عن أن الملك قد بدأ في التخلي عن «مشروعه الإصلاحي».

ألحق الملك دستوره الجديد بسلسلة من المراسيم والقوانين الإضافية بهدف تحصين السلطة التنفيذية وحمايتها من احتمالات المساءلة في المستقبل. من بين تلك المراسيم الرسوم رقم 56 لسنة 2002 بالعفو عن موظفي الدولة، وبخاصة ضباط أجهزة الأمن، من المتهمين بجرائم وبانتهاكات لحقوق الإنسان. وبذلك حرم الملك آلاف المعتقلين السياسيين ومئات المبعدين السياسين وضحايا التعذيب من حق ملاحقة المتسببين في انتهاك حقوقهم في المحاكم كما حرمهم من حق الحصول على التعويضات المادية والأدبية المناسبة. وبطبيعة الحال أدى مرسوم العفو إلى إلغاء كل أمل في إجراء مصالحة وطنية تقوم على محاسبة الماضي والمسئولين عن الجرائم والانتهاكات التي ارتكبت فيه بما في ذلك سقوط عشرات الشهداء.

---

* كاتب بحريني وأستاذ علم الاجتماع في جامعة «لوند» بالسويد

5

د.عبدالهادي خلف*

حصيلة عشرين سنة من خديعة الإصلاح في البحرين: سنوات التكاذب «2 - 2»

في 14 أكتوبر/ تشرين الأول 2002 وفي ظل الدستور الملكي الجديد جرت أولى الانتخابات البرلمانية في البلاد منذ حلّ برلمان 1973. وفي مخالفة صريحة لرأي أعيان البلاد بمن فيهم رجال دين من ذوي النفوذ الشعبي دعت تنظيمات معارضة، وفي مقدمتها جمعية «الوفاق» الوطني الإسلامية الشيعية وجمعية العمل الوطني الديمقراطي «وعد» اليسارية، إلى مقاطعة تلك الانتخابات. في مقابل ذلك بذلت السلطة جهوداً كبيرة لإفشال حملة المقاطعة. شملت تلك الجهود تهديد المقاطعين بحرمانهم من خدمات الدولة كما شملت قيام الديوان الملكي بتمويل الحملات الانتخابية لعدد من المرشحين بمن فيهم بعض المحسوبين على أحد التنظيمات اليسارية. رغم تلك الجهود فقد أدت حملة المقاطعة إلى تدني نسبة التصويت في الانتخابات البرلمانية إلى 53, 4 %. وهي نسبة باهتةٌ جداً إذا ما قورنت بنسبة المشاركة التي فاقت التسعين في المائة أثناء الاستفتاء على ميثاق العمل الوطني قبل ثمانية عشر شهراً.

رأى الملك حمد أنه استعاد البحرين كغنيمة غزو كما كانت في عهد أبيه وبقية أسلافه منذ **1783** بعد التدخل العسكري الخليجي (عبدالهادي خلف)

لقد عَكَس تدني نسبة المشاركة في انتخابات 2002 أيضاً خيبة الأمل في نفوس المواطنين من تراجع حمد عن وعوده الإصلاحية كما عكس قوة وحدة موقف تنظيمات المعارضة الرافض للدستور الملكي. ونتيجة لرفض تلك التنظيمات تقديم مرشحين لتلك الانتخابات جاءت تركيبة المجلس النيابي دون المستوى المطلوب. فلم ينجح برلمان 2002، رغم الترويج الإعلامي له محلياً وخارجياً، في إعطاء «مملكة حمد الدستورية» واجهة برلمانية ذات مصداقية. من جهتها أدت القيود الدستورية والقانونية المفروضة على البرلمان إلى الحد من سلطاته وحصر مداولاته في الشكليات. وقد أدى هذا إلى تعزيز الخطاب المعارض الذي يلخصه ما قاله القائد الوطني المرحوم الشيخ عبد الأمير الجمري، أبرز قادة انتفاضة التسعينات، قبل إعلانه اعتزال العمل السياسي: «ليس هذا هو البرلمان الذي ناضلنا من أجله».

رغم القوانين المقيّدة لأنشطتها، استمرت تنظيمات المعارضة في تنظيم مختلف الأنشطة الموازية في الداخل والخارج للتعبير عن رفضها للدستور الجديد وما يتولد عنه. وقتها تزايدت المؤشرات على قوة تماسك تحالف المعارضة واتفاقها على أهمية الحفاظ على ذلك التماسك وتأكيد إجماعها على رفض الدستور الملكي وما يتولد عنه. وبذلك الإصرار على رفض الدستور الملكي كانت تنظيمات المعارضة تحرم الملك من المباهاة الإعلامية بمملكته الدستورية. وفي نفس الوقت كان تماسك موقف المعارضة يدفع القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى تفعيل دوريهما الضاغط بهدف التوصل إلى تفاهمات مرضية لكل الطراف في البحرين.

في تلك الفترة كثفت المعارضة أنشطتها التي شملت تنظيم المسيرات والاجتماعات الجماهيرية والندوات وإرسال الوفود إلى الخارج. وفي المقابل استمرت جهود الملك، وحلفاؤه في الداخل والخارج، لمحاصرة تنظيمات المعارضة ولإقناعها، وبخاصة جمعية «الوفاق»، وهي أكبر تلك التنظيمات، بإعادة النظر في موقفها الرافض لدستور 2002 والتخلي عن مقاطعتها للمشاركة في اللعبة البرلمانية. شملت تلك الجهود عدداً كبيراً من الإجراءات الحكومية التي تزامنت مع تشديد قبضة الأجهزة الأمنية. من بين أهم تلك الإجراءات كان إصدار عدد من المراسيم والقوانين بما فيها قانون الجمعيات السياسية ومشروع قانون أحكام الأسرة (الأحوال الشخصية).

أسهمت تلك الإجراءات، بالإضافة إلى تقديم الملك شخصياً عدداً من الوعود التطمينية، في خلخلة موقف تنظيمات المعارضة الرافض لدستور 2002. وشيئاً فشيئاً تمكن الملك، ومصادر الضغط الأخرى، من إحداث انشقاقات جدية وعميقة داخل تلك التنظيمات المعارضة وفيما بينها. فلكي تتحاشى منعها من ممارسة نشاطها السياسي علناً ولمنع تصفيتها بقوة القانون الجديد قبلت قيادات أغلب تنظيمات المعارضة بشروط القانون الجديد وقامت بتقديم طلبات تسجيلها إلى وزارة العدل. وكان أول تلك الشروط هو القبول بدستور 2002. من جهة ثانية أسهمت التفاهمات غير المعلنة بين الملك وكبار رجال الدين الشيعة إلى حل أرضى الطرفيْن وأنهى الأزمة المحتدّة بينهما عبر إعفاء الشيعة في البحرين من تطبيق قانون الأحكام الأسرية.

أعطت تلك التفاهمات زخماً إضافياً لرافعي شعار «السياسة فن الممكن» للتشديد على أهمية التواصل الإيجابي مع الملك والعائلة الحاكمة بحيث «يؤكلُ العنبُ دون أن يُقتل الناطور». وقتها راج الحديث عن الغطاء الشرعي لقرار تنظيمات المعارضة حول المشاركة في البرلمان التي ستمهد الطريق إلى مرحلة المشاركة في

إدارة الدولة. في ظل أجواء التفاؤل السائدة آنذاك لم يكن مجدياً التذكير بتفاهمات شبيهة مهدت في 1974 إلى إعلان مرسوم أمن الدولة الذي وضع البحرين تحت طغيانه لأكثر من ثمانية وعشرين سنة. بل ازداد تأثير الخطاب المتفائل عشية انتخابات 2006 بحيث راج الحديث في أوساط التنظيمات المرَّخصة وعلى ألسنة عناصر قيادية فيها عن قرب إزاحة هذا المسئول أو ذاك من كبار العائلة الخليفية الحاكمة من مناصبهم.

بذلك الطموح المشروع أصبح كثيرون من قادة المعارضة المعروفين بتواضعهم وبتضحياتهم وبتاريخهم الوطني، غير قادرين على رؤية ما يحدث بالفعل على أرض الواقع. وهو أن «المشروع الإصلاحي» ــ حسبما يراه الملك ــ لم يكن هدفه تحويل البحرين إلى مملكة دستورية ديمقراطية كما يروِّج الإعلام الرسمي. بل كان هدفه إعادة صياغة علاقة العائلة الحاكمة بالتعاضديات الطائفية والقبلية والمناطقية التي ضمنت استقرار الحكم منذ أن صادق البريطانيون على القواعد العامة لتنظيم تلك العلاقة.

ولم يبق خارج التفاهمات القائمة سوى عدد قليل من الشخصيات القيادية في المعارضة وشبكات النشطاء غير المعلنة. أصرّ هؤلاء على رفض دستور 2002 وما يتولد عنه بما في ذلك قانون الجمعيات السياسية. وبهذا «الانشقاق» ظهر خطٌ فاصل بين «المعارضة المرّخصة» و«المعارضة غير المرّخصة».

لم يكن هدف المشروع الإصلاحي تحويل البحرين إلى مملكة دستورية بل إعادة صياغة علاقة العائلة الحاكمة بالتعاضديات الطائفية والقبلية (ع.خ)

في البداية تمثلت المعارضة غير المرّخصة بـ «تيار الوفاء الإسلامي» بقيادة الأستاذ عبدالوهاب حسين و»حركة الحريات و الديمقراطية - حق» بقيادة الأستاذ حسن مشيمع. (يقضي الرجلان الآن أحكاماً بالسجن المؤبد. وللرجليْن وكثير من رفاقهما تاريخ نضالي تعرضوا فيه للسجن لفترات طويلة ومتكررة. علاوة على ذلك فللأستاذيْن مكانة دينية وشعبية معتبرة بين مختلف الفئات بمن فيهم مناصرو «جمعية الوفاق» وغيرها من الجمعيات المعارضة المرّخصة). في خضم السجالات السياسية اللاحقة سيتحول الخط الفاصل بين الجمعيات المرّخصة وغير المرّخصة إلى خطٍ يفصل بين «تيار المسايرة» و»تيار الممانعة». أسهمت تلك السجالات، رغم احتدادها في أحيان كثيرة، في تنويع الخطاب السياسي وفي توسيع المجال العام. كما طرحت بدون مواربة تساؤلات حول دور الأغطية الشرعية التي يمكن لكل طرفٍ سياسي الاحتماء بها.

في البداية وبسبب صغرهما لم يتوقع أحدٌ أن يؤثر بروز حركة «حق» وتيار «الوفاء» على ميزان القوى في البلاد. فعدا قادة هذيْن وجمهورهما، بدت جميع الأطراف الفاعلة راضية بما تحقق من تفاهمات وما أدت إليه من نتائج. فلقد حقق كلٌ من الملك ورجال الدين وتنظيمات المعارضة المرّخصة مكاسباً تعطي لكلٍ طرفٍ منهم ما يكفي لتطمين جمهوره وإقناعه بأهمية استمرار التعاون القائم فيما بينهم. نعم، لم تؤد تلك التفاهمات إلى إقناع الملك ومن حوله بالالتزام بنصوص ميثاق العمل الوطني. ولكنها مهدت للتخفيف من حدة الاحتقان في البلاد.

الطريق إلى دوار اللؤلؤة

في أكتوبر/ تشرين الأول 2006 تم إجراء انتخابات نيابية وبلدية شاركت فيها جميع التنظيمات السياسية المرّخصة (أي التي التزمت بدستور 2002 وسُجلتر طبقاً للقانون لدى وزارة العدل). حققت جمعية «الوفاق» نجاحاً ملحوظاً سواء من حيث عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمتاها الانتخابيتان أو من حيث عدد ممثليها في البرلمان الذين شكلوا أكبر كتلة نيابية في مجلس 2006 وفي المجالس البلدية. وتكررت إنجازات «الوفاق» في انتخابات 2010 النيابية والبلدية. أما تنظيمات المعارضة المرّخصة الأخرى فلم تنجح في إيصال أيٍ من مرشحيها إلى البرلمان في أيٍ من الدورتيْن الانتخابيتيْن.

عشية يوم الغضب نشأ تحالفٌ ظرفي بين مجموعات شبابية والتنظيمات السياسية غير المرخصة
تمكن من فرض شعاراته (ع.خ)

كانت كتلة «الوفاق» النيابية أكبر كتلة نيابية في برلمانيْ 2006 و2010، إلا إنها بقيت مكبلة بالقيود التي يفرضها دستور 2002 والمراسيم التي أصدرها الملكفي ذلك العام. إذ لا تتيح تلك المراسيم لأية كتلة نيابية مهما بلغت عدداً وجرأة أن تغيِّر حرفاً في نصٍ تشريعي مهما كان هامشياً إلا بموافقة أغلبية كلٍ من المجلس النيابي المنتخب ومجلس الشوري الذي يعينه الملك. وبعد ذلك يتطلب الأمر تصديق الملك نفسه على التغيير المقترح. ولهذا لم يستغرب كثيرون تلميحات متشائمة أطلقها الأمين العام لجمعية «الوفاق» الوطني الإسلامية ورئيس كتلتها النيابية النائب الشيخ علي سلمان (الذي يقضي الآن حكماً بالسجن المؤبد). فبعد أقل من سنة على انتخابه لعضوية البرلمان تحدث الشيخُ عن ندمه على ترشحه للمجلس النيابي وأثار احتمال انسحاب كتلته مجلس النواب. إلا إن تلك التلميحات، كما أوضح الشيخُ لاحقاً (9 أكتوبر/ تشرين الأول 2007) كان هدفها توصيل رسائل إلى أطراف عدّة هي «الحكومة لعدم تجاوبها وإلى القوى السياسية لعدم تعاونها وإلى بعض القطاعات الشعبية».

بذلت كتلة «الوفاق» النيابية جهوداً ملحوظة طيلة فترة نشاطها البرلماني. إلا إنها لم تتمكن من تجاوز حدود الدور المرسوم لها، ولا أن تتغلب على المعيقات الدستورية والقانونية التي تجعل البرلمان عاجزاً عن القيام بدوريه التشريعي والرقابي. لذلك كله ورغم حسن النوايا ورغم المحاولات الدؤوبة لم يكن بالإمكان منع أن يصبح برلمان 2006 واجهة تزيينية يباهي الملك بها كما كان يفعل سابقاً ببرلمان 2002، وكما سيفعل لاحقاً ببرلمان 2010.

من جهتها لم تتوقف الأجهزة الأمنية عن وضع العراقيل أمام النشاط السياسي في المجال العام. فصدرت قرارات بمنع المواطنين، بمن فيهم النواب المنتخبين، من حضور «اجتماعات أو مؤتمرات أو ندوات في الخارج أو قيامهم ببحث الأوضاع والشؤون الداخلية المحلية مع ممثلي دول أو منظمات أو هيئات أجنبية» دون ترخيص مسبق. كما صدرت قرارات تمنع تنظيم التجمعات والمسيرات في المنامة عاصمة البلاد وأكثر مدنها كثافة سكانية. ولم تتوقف الأجهزة الأمنية عن ملاحقة النشطاء الحقوقيين والنقابيين، بمن فيهم أعضاء «الوفاق» وأنصارها. وهنا تكمن مفارقة صارخة. فمن جهة لم ينقطع التواصل بين الملك شخصياً أو ولي عهده أو عبر مسئولي الديوان وبين رجال الدين السنة والشيعة من ذوي النفوذ. بل وحافظ الملك على تعهده بإعفاء الطائفة الشيعية من تطبيق قانون الأحوال الشخصية. وفي المقابل لم يترك

الملك للمشاركين في التجربة البرلمانية فرصة أن يراهم جمهورهم شركاءً في القرار السياسي.

بلغ غرور القوة بالملك حداً جعله يرى أن من مصلحته إبراز أعضاء البرلمان المنتخبين، بمن فيهم المعارضين والموالين، عاجزين عن تمرير مشروع قانون أو مساءلة وزير. بل إن استخفاف الملك بممثلي المعارضة في المجلس النيابي وصل إلى درجة استخدامه بعضهم كأدوات لتمرير المكرمات الملكية إلى ناخبيهم. وبدلاً من أن يقدر الملك وأجهزته التضحية السياسية التي قدمتها تنظيمات المعارضة المرّخصة بتحولها من رفض دستور 2002 إلى الالتزام به والمشاركة في إقامة مؤسساته، عمل الملك على تهميشها ومحاصرة أنشطتها.

لم تتوقف الأجهزة الأمنية عن منع التجمعات والمسيرات، وملاحقة نشطاء المعارضة، بمن فيهم نشطاء جمعية الوفاق، ولم تتوقف الجهود الحكومية لتغيير التركيبة السكانية في البحرين عن طريق التجنيس الجماعي، خاصة للأفراد المجندين من اليمن وباكستان وسوريا للخدمة في المؤسستَيْن الأمنية والعسكرية. من جهة ثانية، استمر الملك في استخدام أجهزة الدولة وأدواته البرلمانية والأمنية والقضائية لإحباط كل محاولات كتلة «الوفاق» البرلمانية تحقيق تقدم مهما كان شكلياً لإنجاز برنامجها البرلماني. في إطار تلك الأجواء تعمقت مشاعر الإحباط بين الناس، بمن فيهم أنصار وكوادر الوفاق وغيرها من تنظيمات المعارضة المرّخصة. فلم يعد ممكناً لهؤلاء المحاججة بأن المشاركة في البرلمان تحت القيود التي يفرضها الدستور الملكي ستؤدي إلى إرساء نظام برلماني سليم في البلاد. ناهيك عن الادعاء بأن إستمرار المشاركة سيضع البحرين على طريق التحول الديمقراطي وبناء الدولة الدستورية التي تحمي أبناءها وبناتها وتوفر لجميع مواطنيها أسباب الولاء لها.

المفاصلة في دوار اللؤلؤة

في الفترة بين 2005 و2011 شهدت البحرين تحركات متوازية وأحيانا متزامنة تنظمها المعارضة المرّخصة وغير المرّخصة. وبطبيعة الحال كانت هذه الأخيرة هي الأكثر تعرضاً لقمع أجهز الأمن بسبب الشعارات التي ترفعها والتي تعتبرها السلطة تحدياً لشرعيتها. ولهذا لم يكن مستغرباً أن تحتضن التنظيمات السياسية والشبكات الحقوقية غير المعترف بها الدعوة إلى «يوم غضب وطني» في 14 فبراير/ شباط 2011. فهذه الجمعيات تكفلت وبدأبٍ منذ نشأتها بتأطير الأنشطة الاحتجاجية وتوفير الغطاء الحقوقي والسياسي لها.

عشية يوم الغضب نشأ تحالفٌ ظرفي بين مجموعات شبابية وبين التنظيمات السياسية غير المرخصة، «حق» و»الوفاء». تمكن ذلك التحالف من فرض شعاراته طيلة الفترة التي دامت فيها انتفاضة دوار اللؤلؤة. وفوق ذلك استطاع أن يجتذب إلى المشاركة فيها جمهور وقيادات الجمعيات السياسية المرخصة. وجاءت استقالة نواب «الوفاق» الثمانية عشر من المجلس النيابي إقراراً بفشل الخديعة السياسية التي دشّنها الملك في بداية عهده. في غضون الأسابيع الأربعة التي عاشتها انتفاضة دوار اللؤلؤة كسر الناس جدار الخوف و خيضت معركة تاريخية توحدت فيها صفوف أغلب أطياف المعارضة بمن فيها من كان سيكتفي بإصلاح النظام، ومن كان يصرّ على تغيير النظام جذرياً بتحويله إلى مملكة دستورية حديثة، ومن كان لا يرى مخرجاً إلا بالعودة إلى الحل الذي طرحته «هيئة الاتحاد الوطني» في منتصف القرن الماضي، أي إزالة نظام الحكم القبلي واستبداله بنظام جمهوري.

في الطريق إلى دوار اللؤلؤة سقط الشهيدان علي مشيمع وفاضل المتروك برصاص قوات الأمن. يومها اهتزت البحرين، كل البحرين. لم يتصور الناس أن يطلق الملك أيدي أجهزة الأمن لتقتل متظاهرين عزّل اعتقدوا أنهم بهتافاتهم سيحركون ضمائر سلطة طاغية تجاهلتهم وهمشتهم وداست على كراماتهم طيلة عقود. تفاقمت الأمور بحلول الخميس الدامي 17 فبراير/ شباط الذي شهد سقوط أربعة شهداء وإصابة 250 جريح في دوار اللؤلؤة. بذلك العدد من الضحايا، شهداء وجرحى، انتشر الغضب من وحشية أجهزة الأمن ولم يجد الملكُ بداً من الخروج على أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة لتهدئة الناس. وسمّى الملك الشهداء شهداء لأول مرة في حياته. لكنه خرج مباشرة بعد ذلك إلى وزارة الداخلية وقوة الدفاع ليهنئ ضباط الوزارتيْن وجنودهم على أدائهم مهماتهم بنجاح وليؤكد لهم دعمه وامتنانه لما يقومون به لحفظ الأمن.

شكل الخميس الدامي نهاية مأساوية لخديعة استمرت أكثر من اللازم. بل ما كان لها في الأصل أن تبدأ وتستمر. فلم تعد المسألة بعد الخميس الدامي مسألة يمكن تسويتها بتعديلات دستورية أو عبر مجادلات حول توسيع صلاحيات البرلمان أو جبر انتهاكات حقوق الإنسان. لقد تخطت السلطة، ملكاً وعائلة حاكمة وأجهزة، كل الحدود. ولم تعد القضية بالنسبة لكثيرين وأنا منهم، قضية إصلاحات في بنية السلطة بل تغييرها واستبدالها. ولهذا عبر كثيرون في وسط دوار اللؤلؤة عن اقتناعهم بأن ليس ثمة مخرج لخلاص البلاد وأهلها سوى إسقاط النظام. لم تصل أقسام هامة في صفوف المعارضة إلى ذلك الشعار، كما لم يتسنَ لكثيرين فرصٌ لدراسته واتخاذ موقف منه رفضاً أو تأييداً. فلقد دخلت القوات السعودية والإماراتية في منتصف مارس/ آذار 2011 بعد أن استنجد بها الملك وكبار أفراد عائلته ولم يعد للملك ولا لعائلته حاجة للاستمرار في خديعة الإصلاح. فهو يرى أنه بذلك التدخل العسكري وباستمرار الدعم السياسي والمالي من أشقائه حكام الخليج، قد استعاد البحرين غنيمة غزو كما كانت في عهد أبيه وبقية أسلافه منذ 1783.

* كاتب بحريني وأستاذ علم الاجتماع في جامعة «لوند» بالسويد

6 رهين العهديْن:
حمد وأبيه

يبدو السجن في عهد عيسى بن سلمان مجرّد نزهة مقارنة مع عهد الملك حمد (ع. م)

قضى «ع. م» خمس سنوات في زنزانة بسجن «جوّ» المركزي خلال أحداث التسعينات بينما كان في أوّليات شبابه. وها هو قد عاد إليه مرّة أخرى كي يقضي حكماً آخر بالسجن المؤبّد في الوقت الذي ذرّف عمره على الأربعين. في هذا المقال يروي شهادته على تحوّلات السّجن بين عهدين... عهد الملك حمد بن عيسى آل خليفة وعهد أبيه الأمير عيسى بن سلمان آل خليفة، ورؤيته لكلٍّ منهما.

ع. م*

«لم يبق عنديَّ ما يبتزّهُ الألمُ/ حَسبي من الموحشاتِ الهمُّ والهرَمُ».

تذكرت بيت الشعر هذا للشاعر محمد مهدي الجواهري وأنا أهمّ بإمساك القلم كي ألبّي طلبكم مني كتابة رأي في عقدين من حكم [الملك] حمد [بن عيسى آل خليفة]. تصورت أنّي أخاطب به هذا الملك الذي حرمني من كل شيء، وأخذ من حياتي وعمري الكثير، «لم يبق عنديّ ما يبتزه الألمُ».

حينما أصبح حمد بن عيسى آل خليفة أميراً للبلاد (6 مارس/ آذار العام 1999) كنت آنئذ أقبع سجينًا في سجن «جوّ المركزي». في ذلك الوقت كانت قد مرّت خمس سنين عليّ وأنا سجين أول شبابي، واليوم بعد عشرين عاماً، فقد مضت الآن خمس سنين أخرى تقريباً من حكم بالسجن المؤبد صدر بحقّي، وقد دخلت الأربعين من العمر.

في هذه اللحظات، أتذكر خروجنا في العفو العام 2001، وبعدها خداعه لأكبر رجالات البحرين. لقد خدعهم جميعاً وكذب عليهم، بل جعلهم لا يجرؤون على إعلان إلا ما يؤكّد تصديقهم له؛ حتى لو كانت تنتابهم الشكوك، هكذا كانت براعته، وهكذا كان فشلهم.

لننظر الآن بعد عشرين عاماً، ها هو قد جمع كل من صدّقوه من جديد داخل السجن، وشرّد البقية. وأما من لم يسجن ولم يهرب خارج البلاد، فإنّه قطع لسانه بيديه. بل إن بعضهم، برأيي، قد تخلى عن مروءته، كي يستطيع العيش، العيش فقط تحت حكم طاغية يجرّعه المرار كلّ يوم.

كلّ أملي الآن أن أنال الحرية ووالدتي لا تزال على قيد الحياة. أعرف أنّ رحيلها، لا سمح الله، لو حصل وأنا قعيد هذه الزنزانات، سوف يدمّر كل شيء في داخلي إلى الأبد! أملي أن ألمس أطفالي بيديّ وأحتضنهم، فقد مرت سنوات وأنا ممنوع من رؤيتهم إلا من خلف الحاجز الزجاجي، لقد نسيت كيف هو ملمس أطفالي.

قبل أسابيع توفي والد معتقل معنا محكوم بالسجن المؤبد. مات أبوه بحسرته على ابن ناجح، كان مُعَلمًا متميزاً. في زنزانتي التي أقبع، هناك شاب صغير مسجون هنا قبلي، لقد نبت شاربه ولحيته هنا في السجن، وأخجل القول إنه بلغ الحُلم هنا، بينما ما تزال أمامه عشر سنوات إضافية حتى يتمكّن من معانقة الحرية من جديد!

أية حياة هذه، أية معاناة! هؤلاء هم أهل البلد، وأصله، يرثون السجن والعذاب ولا شيء لهم غير ذلك في العهد الغاشم!

هذه التفاصيل أقولها، لأبيّن كم هي مظلمة حياة مواطن مثلي في عهد هذا الملك، وكم هو قاس أن أرى صوره يومياً في الصحف الحكومية المسموح لنا بقراءتها. أراه وأولاده وعائلته يعيشون أجمل أيام حياتهم، بينما أنا وعائلتي نعيش أسوأ أيام حياتنا. أنا لا أخجل أن أعلن للعالم أني أكرهه، وأكره كل لحظة مرّت في سنوات حكمه.

عشتُ في العهد القاسي للأمير السابق عيسى بن سلمان [آل خليفة]، وذقت التعذيب والسجن، كما عشت في عهد حمد وذقت التعذيب والسجن إياهما، وأقول إنه رغم السواد الحالك لما لاقيته في عهد عيسى بن سلمان، فإنه كان بمثابة نُزهة مقارنة بالوحشية الرهيبة التي رأيتها في التعذيب تحت حكم حمد بن عيسى. عرفت حينما واجهت هذا التعذيب المهول أن أكبر أخطائنا هو أننا ظللنا نائمين بينما كان هو يبني مصنع العذاب هذا حولنا.

الكلام كثير لديّ، لكنيّ كسجين سياسي، أدعو جميع أهل البحرين، لأن يتذكرونا وعوائلنا، فنحن هنا كالموتى. إن السجن هو تماماً كما وصفته تلك الكلمات المنسوبة إلى النبي يوسف «مقبرة الأحياء، وبيت الأحزان، وتجربة الأصدقاء، وشماتة الأعداء».

---

* معتقل سياسي في سجن «جو» المركزي يقضي حكماً بالسّجن المؤبّد منذ العام 2014. طلب عدم الكشف عن هويّته خشية تعرّضه إلى انتقام مضاعف.

7

عباس المرشد*

لماذا لم أثق في الملك؟

استطاع الملك حمد أن يمرر مشروعه بدعايات سياسية عريضة أملت على القادة السياسيين أن يُظهروا الموافقة

في 8 يوليو/ تموز 1999 أصدرت محكمة أمن الدولة في البحرين حكما بسجن القياديّ المعارض الرّاحل، الشيخ عبد الأمير الجمري 10 سنوات وتغريمه 5.7 مليون دينار. وبشكل مفاجئ، أظهرته شاشات التلفزة وهو يعتذر أمام الملك حمد بن عيسى آل خليفة وسط أفراد عائلته، الذي بدا ساعتئذ كما لو كان يبحث عن لحظة تشفي فيما لم تكن قد مرّت سوى أسابيع على جلوسه على كرسيّ العرش. في هذا اليوم ذاته كانت قوات الأمن تحاصر منزلنا في منطقة البلاد القديم من أجل اعتقالي. ارتأيت عدم تسليم نفسي والتمرّد على رغبات الانتقام والتوحش والفحش في الخصومة.

لقد شكلت هذه الصّورة الأولى علاقتي مع الملك لاحقاً. وهي التي جعلتني أتخذ موقفا مشككا إزاء كل ما يأتى من مؤسسة القصر التي أصبح على رأسها بعد وفاة والده. مذّاك أدركتُ أن الحاكم الجديد يحمل مشاريع ورؤى يسهل الانجرار خلفها وتصديقها؛ لكنها في الوقت إيّاه تحمل في طياتها ومضمونها السمّ الزؤام، أي رغبات الانتقام وهواجس السيطرة. أدركتُ أن القانون الذي سيعمل من خلاله الأمير خلال فترة حكمه الطويلة سيكون مختلفاً حتماً، لكنه سيكون ذا طبيعة مراوغة ومخادعة، وأن الأسلوب الأمثل للتعاطي مع هذه الحالة، هو حجب الثقة عن كل المشاريع التي سيأتي بها.

بعد قرابة العام من هذه الصورة المريرة؛ وتحديدا في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2000 بدأت معالم مشروع «ميثاق العمل الوطني» تتّضح؛ وذلك كمشروع سياسي ينهي عمل انتفاضة التسعينات الدستورية (1994-2001). كانت هذه الفترة فترة ترقب وحذر لدى القادة السياسيين؛ وكانت التقديرات وقتئذ بأنها إما ستفضي إلى مصالحة سياسية يتطلّع لها الناس أو أنها ستكرس أزمة الاستبداد لمدة زمنية أطول. لهذا كانت الخيارات السياسية محدودة ومؤطره تماماً بأغراض المصالحة السياسية، أو ما أصر على تسميتها بـ »الترضية السياسية» والانفراج الأمني.

مع حلول يناير/ كانون الثاني 2001 أعلن الملك حمد عن طرح ميثاق العمل الوطني للاستفتاء الشعبي. ولأنه يعلم نتيجة الاستفتاء سلفا فقد كان عليه أن يعيد ترتيب المشهد السياسي لضمان تفوّقه وتحوّله إلى مخلّص أو قائد وطني. في تلك الفترة راح الملك يتوسل كل مدونات الآداب السلطانية لتحقيق مشروعه. وهذا ما حدث بالفعل؛ حيث استطاع الأمير الجديد أن يمرر مشروعه بدعايات سياسية واجتماعية عريضة أملت على القادة السياسيين أن يُظهروا الموافقة والتأييد، ليس للمشروع التصالحي فقط؛ وإنما بصورة أكبر وأخطر... لشخص الأمير.

لم يمضِ وقت طويل حتى أظهر الملك بعض خفايا مشروعه السري عبر الانقلاب على كل وعوده التي قدمها إلى المعارضة من أجل إقناعها بالتصويت على ميثاق العمل الوطني. ففي 14 فبراير/ شباط 2002 تاريخ اعتماد ميثاق العمل الوطني كوثيقة قانونيّة؛ في هذا التاريخ بالذات ــ وهذه مفارقة ــ انتهت سكرة المرحلة تماماً وبدأت مرحلة المواجهة المستترة مع المشروع السري الذي يقوده الملك.

أدركت المعارضة أن هناك خدعة ما وأن الشعارات التي رفعها وتم تسويقها لم تكن سوى عسل مغشوش لا يصلح للاستهلاك الآدميّ. وقتها دخلت قوى المعارضة في نوع من التحدي مع إرادة الملك في محاولة لاسترجاع ما سرق من مشاريعها السياسية وطموحها الديمقراطي الواسع. وفي المقابل كان على الملك أن يظهر براعة فائقة في تأجيل لحظة الصدام والانكشاف الكلي للمشروع السري الذي كان يُعدّ وراء ستارة المشروع الإصلاحي.

من عادة أصحاب النزعات الانتقامية والشخصيات المسيطرة اللجوء إلى تعنيف الضحايا عبر تذكيرهم بالقوة الباطشة أو القدرة الفائقة. وقد كان تسريب تقرير البندر (2006) نوعا من أنواع هذا التذكير: القدرة الفائقة للقوّة والمراوغة في تنفيذها. لهذا كان تقرير البندر هو بداية الإعلان فعليّاً عن انتهاء المراحل الأولى للمشروع السري الذي تمت تغطيته بالميثاق الوطني وما دعي مشروع الإصلاح السياسي.

فالاشتغال السياسي في مؤسسة القصر لم يكن في وارد التنازل لصالح توفير الدرجات الدنيا للمشاركة السياسية في الحكم الذي تعتقد العائلة الحاكمة أنه ورث ورثته من أسلافها القدماء ولا يمكن التفريط فيه. وهذا يتفق مع مجريات التاريخ السياسي لحكم العائلة الخليفيّة التي عملت منذ استيلائها على البحرين على إبعاد حتى حلفائها الذين شاركوها في عملية الاستيلاء. وهذا يفسّر لماذا لم تتمكن القبائل الأخرى من الاستمرار في تحالفها معها أو لماذا قُضي على نفوذها خدمة لمبدأ توريث الحكم.

عملياً، فإن مهمة الملك ليست الاعتناء بالمشاكل السياسية أو مخرجات المؤسسات الشكلية التي تمت صناعتها لأغراض أخرى تتمثل تحديدا في استكمال المشروع السري للحكم، وهو خلق هوية جديدة للبحرين تلائم هوية الإمبراطوريات العالمية وطموحاتها في المنطقة.

لقد بدا واضحا أن المسألة الشيعية هي ما يقلق الملك الذي قرأ تاريخ البحرين جيداً وأدرك أن ما يقف خلف الاحتجاجات المتواصلة ضد حكم العائلة، هو هذه المسألة. ولهذا كان مشروع استبدال الهوية أو على الأقل كسر مفاعليها السياسية ركيزة أساسية فيما يعرف بتقرير البندر. اللافت في هذا الصدد هو اللقاء الذي جمع الملك ومجموعة من العلماء الشيعة عند تسريب تقرير البندر؛ حيث أظهر [الملك] عدم درايته بالتقرير وما احتواه حين جرى التطرق له. الحرب على الهوية لم يقتصر على النطاق المحلي؛ ذلك أن متطلبات الإقليم ومصالح الدول الكبرى كانت حاضرة أيضاً وبقوة تمهيدا لمشاريع سياسية كبرى مثل الشرق الأوسط الجديد ومشروع التطبيع مع الكيان الصهيوني ومشاريع أخرى كان على الملك أن ينخرط فيها وأن يقوم بدور بارز لإثبات أهليته مقارنة مع الآخرين.

كل هذه القضايا كانت تحضر لدي بعنوانها الثقافي، لا بعنوانها السياسي، وكان الموقف منها موقف المثقف الملتزم والمسئول عن التصدى للهراء والدجل.

فالمسارات السياسية لا تتطابق بالضرورة مع المسارات الثقافية؛ فلكل مسار مجاله وآلياته المتعارف عليها. المسار السياسي متلوّن بذاته، يبحث عن المكاسب والصفقات الناجحة أو المربحة، في حين أنّ المسار الثقافي هو مسار تنويري في جوهره ومظهره ويهتم بالوقائع والتشكيلات وتعرية الأوهام ومقاومة العبث والهراء والدجل. لهذا كان خيار الثقافة المتمردة خيارا مكلفا. فأن تتخذ قرار الانتماء لحيز ثقافي ليس بالأمر السهل، في ظل سيطرة وهيمنة المسار السياسي.

إن حدود المعركة التي يفتحها مفهوم «الثقافة المتمردة» أطول من حدود تقاطعات السياسة، وهذا يعني أن تكون في معارك الثقافة بلا حلفاء في أغلب الأحيان لغياب تقاطع المصالح بين المثقف والسياسي. إذن ففضح المشروع الإصلاحي وتعريته من الأوهام ومحاولة اكتشاف المشروع السري ستكون من صلب اشتغال الثقافة المتمردة.

هذه شهادتي على 20 عاما من التمرس في الثقافة المتمردة، وهي شهادة تختزل كل ما درسته جيدا في كيفية اشتغال السلطة وبسط الهيمنة والتذكير الدائم بالقوة وإجبار الآخرين على الخضوع ومن ثم سلب هويتهم كي يتحول الناس إلى رعايا فاقدين لصلتهم بأحلام المواطنة والديمقراطية.

---

* باحث بحريني مقيم في لندن

8

حسين يوسف*

عن الذات التي لا تُمس؟

جعل الملك ذاته مصونة لا تمس في دستور 2002 وبدلاً من أن يحمي الدستور الوطن قضمت الذات الدستور (ح. ي)

كان أول لقاء مباشر يسبق توليه مقاليد الحكم، سنة 1996/1995، وبمعية وزير الصناعة المرحوم يوسف الشيراوي، كان حمد بن عيسى ولي العهد آنذاك يتمنى على فريق مركز العلوم العائد تواً بجائزة الكويت وضع سجل إلكتروني لزوار الديوان في الرفاع.

حاولت تكوين صورة عن شخصيته من حديثه، هل تعبّر ابتسامته المستمرة في ذلك اللقاء عن حفاوة وتفاؤل أم تخفي وراءها هم بلد تشعله المطالبة بتفعيل الدستور.

ولكن هذا الفريق الشاب من المبدعين والمخترعين تحوّل في حديثه إلى مجرّد «عيال يوسف» (الشيراوي). عبارة تختصر منهج الرجل في الحكم والتقييم، أنت من أنت ابنه، ولا شيء في ذاتك أنت. أنا معك ما دمت أقرؤك في امتداداتك معي، ترتفع معيتك بامتداداتك وتنتفي بانتفائها المعيّة والقربى. جملة تكاد تعرّف مفهوماً منتقى في الذهن لقيمة المواطنية، وهكذا كان. فقد قدّر لي أن أنتفي من مواطنيتي بقرارٍ من الملك نفسه في العام 2015، بعد عشرين عاماً على اللقاء الأول.

يعاني الملك ما يعانيه رئيس الوزراء: شخصنة العمل الوطني ومحورية «الذات». وهذه المحورية التي برزت في تكوينه رمزاً لميثاق العمل الوطني، وتتويج ذاته إعلامياً «كملك القلوب» وجعل الذات الملكية مصونة لا تمس في دستور العام 2002م (دستور المنحة) في الوقت نفسه الذي تجمع فيه رؤوس كل السلطات: التشريعية والتنفيذية والقضائية، فضلا عن الموقعية العسكرية. ما يجعل جميع الموازنات والمؤسسات التابعة للملك والديوان الملكي خارج إطار الرقابة المؤسساتية والشعبية.

خلال عشرين سنة من توليه الحكم منذ 1999م تضخمت ذات الملك في كل موقع في البحرين. فعلى أعتابها ترتفع موازنة الديوان الملكي من 6 ملايين دينار في عقود سابقة إلى قيمة تقديرية بأكثر من 600 مليون دينار، في الوقت الذي قفز فيه الدين العام إلى أعتاب 12 مليار دينار. وزاد عدد التشكيلات الأمنية الخاصة، فقبل أن يستحدث الحرس الملكي كان قد شكل جهاز الأمن الوطني الموالي للديوان الملكي حصراً.

وبموازاة الهموم الاقتصادية والأزمة الدستورية الفاقعة، يبرز اسم الملك كأب روحيٍ لمشروع التجنيس السياسي. فقد تم تعديل قانون الجنسية ليتيح للملك من باب الاستثناء منح شرف الجنسية خارج أطر المعايير القانونية، لكن هذا الاستثناء تم توظيفه كمدخل لتجنيس ما يزيد عن 120 ألف شخص بأهداف سياسية صرفة دون اكتراث لآثار هذا الفعل على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية من جهة، ولا إلى الإجماع الشعبي برفض هذا المشروع. يبحث الملك عن صوت موالاة الذات «الآن وفوراً»، ولكن مآلات ذلك على المستوى الوطني باتت كارثية.

في دستور «الذات»، يملك الملك تعيين 50% من مقاعد البرلمان هم أعضاء مجلس الشورى، ويملك في اليد الأخرى رسم الدوائر الانتخابية وترجيح كفة أكثر من 50% من الدوائر الانتخابية، وبالتالي تعد 75% من أصوات الناخبين ملك يمين «الذات». ولكن هذا المجلس أيضاً لا يملك سيادته، فقد اجتمع في المرة الأولى

في تاريخه بغرفتيه (النواب والشورى) في جلسة استثنائية دعا لها الملك في صيف 2013م لمناقشة طلب تغليظ العصا في وجه المواطنين، وهو ما ترجم حتى اللحظة بإسقاط جنسية أكثر من 800 مواطن، وكأن الجنسية أو الانتماء الوطني هو جرّة قلم تفيض بها «الذات» على وثيقة سفر.

عشرون عاماً تحوّلت البحرين فيها إلى بلاد مفضلة لليد العاملة الدولية، وحوصرت اليد العاملة الوطنية إلى منطقة الإقصاء. وبات العمال البحرينيون يشبهون شعبهم: أقلية في بلد مليوني مكتظ، تقرأ عنه في كتب التاريخ أنه كان جزيرة حضارة وتاريخ.

عشرون عاماً من الإنهاك الوطني تبرز فيها الحاجة لتأطير «الذات» وإبراز الوطن. تأطير يذكّر بتوقيع «الذات» على وثيقة الغريفي، ويستحضر وعود الميثاق ويطلق المصالحة الوطنية. تأطير يحمل «الذات» من منطقة الإشكال إلى منطقة «الإجماع» والاجتماع، في زمن لم تعد تذوب فيها الأوطان في «الذوات» ولا تحل الأخيرة بديلاً عن تعريفها.

عشرون عاماً بدأت مشوارها ومطلب الحياة الدستورية حيٌ في شوارع البحرين، وتنتهي وثنائية «الذات» والدستور تختصر إشكال الوطن. كان يجب أن تحمي «الذات» الدستور، وأن يحمي الدستور الوطن. ولكن «الذات» قضمت الدستور، فتدهور الوطن.

كان يجب أن تحمي ذات الملك التي لا تمس الدستور؛ لكنها قضمت الدستور. عشرون عاماً من الإنهاك الوطني تبرز فيها الحاجة لتأطير «الذات» وإبراز الوطن.

---

* ناشط وكاتب بحريني مقيم في لبنان

9 بو كشمة*
ملك الكذب

العنوان ليس لقصة من قصص «كليلة ودمنة» عن الأسد، ملك الغابة، حاشاه الكذب. وليس عنواناً من عناوين القصص الخرافية التي تبتدئ بلازمة «كان يا مكان في سالف العصر والأوان»، كما أنه ليس لقباً مجازياً أو اسماً تجارياً مثل «ملك المندي» أو «ملك البطاطا». وهو بالطبع ليس لاعباً متفوقاً على أقرانه يُدعى «ملك كرة القدم» مثل بيليه. ببساطة إنه يتعلق بعصرنا هذا، ويخص «ملكاً ملكاً» بشحمه ولحمه.

المفارقة أنه ملك كذاب. كذب ليحصل على لقب ملك حينما استفتى الناس بتحويل الدولة إلى مملكة، ووعدهم بالأيام القادمة الأجمل، فإذا هي الأسوأ على الإطلاق، وعد بالحياة الكريمة للمواطن البحريني، وعد بالديمقراطية، وبأن البحريني هو الثروة الحقيقية للوطن، ليتضح فيما بعد أن المواطن هو عبء على القبيلة.

الجميع يتذكّر كيف أنه تمسكن ووقع بقلم وزير داخليته في مجلس [عالم الدين الشيعي] السيد [عبدالله] الغريفي بالنعيم، أن مجلس النواب للتشريع ومجلس الشورى يختص بتقديم الاستشارات. وبعدما تم منحه ثقة الشعب بتصويت بلغت نسبته 98,4% نكث بعهدة مثل أي كذاب.

كذب الأمير حمد ليحصل على لقب ملك ووعد الناس بأيّام أجمل فإذا هي الأسوأ (ب. ك)

أيضاً كذب عندما قال إن ثروة البحرين هي للمواطن البحريني، فإذا به يجلب المرتزقة من كل حدب وصوب ويمنحهم الجنسية مع امتيازات كانت مخصصة للمواطن، بينما أضحى البحريني يتسول الوظيفه من الأجنبي.

وكذب أمام العالم وكل وكالات الأنباء، عندما وعد بتنفيذ كل ما جاء في تقرير بسيوني (الذي عينه بنفسه واختاره ولجنته)؛ ولكنه زاد وطغى وتمادى. امتلأت السجون واكتظت بالشباب وزادت الأحكام القضائية الخرافية بأحكام تتجاوز 100 عام، فضلاً عن أحكام الإعدام، والسجن المؤبد وسحب الجنسية الذين صارا يرادفان كلمة محاكمة في البحرين.

يروّج الملك بلسانه وعبر لسان أزلامه وأعوانه، إلى أن البحرين شحيحة الموارد، وأنها ليست كما جاراتها، والواقع أن هذا الملك وهو على أبواب السبعين يعدّ من أثرى أثرياء العالم، ثروته تبلغ 220 مليار دولار، عدا القصور في أوروبا والمغرب وباكستان، حتى أنه عين طواقم أمنية وطواقم تقوم بإعداد الطعام مخصّصه لقصوره في الخارج، وعدا طائراته الست اللاتي تعدّ من أغلى الطائرات الشخصية في العالم، وتبلغ قيمتها 270 مليون دولار، واليخوت الفارهة التي يمتلكها، كلّها نهباً من خيرات هذا البلد الشحيحة.

يحمل هذا الملك صفات عشق الذات والقبيلة وعشق التملك؛ لذا فإنه لا يستغني عن قصوره الأربعة في شرم الشيخ وبقية قصوره في المغرب، عكس قصوره الأخرى في شتى أرجاء المعمورة والتي لا يزورها «إلا في السنة حسنة».

للأمانة، فإن الملك يكون صادقا أحيانا، وعلى سبيل الذكر لا الحصر عندما قال إنه سيواصل مسيرة [الأمير الراحل] عيسى بن سلمان [آل خليفة]، ولم يكذب، فأبوه انقلب على ما وعد به من انفتاح، وانقضّ على التجربة البرلمانية في السبعينيات، وكرس قانون أمن الدولة سيء الصيت حتى توفاه الله. وكما يقال «من شابه أباه فما ظلم»، وهو، أي الملك، قد شابه أباه في الولاء لعائلة آل سعود [في المملكة العربية السعودية]، ومن يعرفه لم يستغرب عندما فاجأ «ملك الزهايمر [الملك السعودي سلمان بن عبدالعزيز آل سعود]»، وقبّل خشمه في قمة شرم الشيخ، لأن عليه تقديم واجب الطاعة لسيده وملكه، وولي نعمته، والحاكم الفعلي لمملكته.

وهكذا نجد أن ملك الكذب قد ورث الكذب من أبيه وأجداده، وكان أميناً في توريث خصلة الكذب لكل أبنائه وأحفاده وقبيلته وكل مريديه. لذا أبشروا؛ ذلك أن «الكذبة الكبرى لم تعيشوها بعد»، فهذه القبيلة لم تكتفِ من الكذب أيام الغوص وسنوات الجريش، لأنهم ببساطة وصلوا الجزيرة الآمنه بكذبة كبيرة، أطلقوا عليها الفتح! والفتح في الإسلام يعني فتح أمصار الكفار مثل فتح الأندلس، فكيف يكون الفتح لجزيرة عرفت بأنها دخلت الإسلام طواعية عندما وصلها كتاب النبي!

وحتى في عصر الشفافية والتقنية والإنترنت والفضائيات ووسائل التواصل الاجتماعي لم تتوقف القبيلة عن الكذب الذي توارثته منذ «أحمد الكاذب [الفاتح]» في العام 1783 لغاية «حمد الأكذب» في يومنا هذا، ويستر الله من القادم.

---

* كاتب بحريني ساخر يكتب تحت اسم مستعار خشية التعرض إلى الانتقام

10

ضياء عيّاد*

ملك البحرين... رسالتي إليك

كذب الأمير حمد ليحصل على لقب ملك ووعد الناس بأيّام أجمل فإذا هي الأسوأ (ب. ك)

ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة؛

لا أعرف ماذا أكتب؟ أحدّثك في الذكرى العشرين لجلوسك على كرسي الحكم في البلاد، وأنا في غاية التعجّب من خطابك عن الديمقراطية والحريّة والعدالة والتعايش، وما شابهها من مصطلحات ومفاهيم.

لدولة التي تقول إنها قائمة في البحرين اليوم، هي ذاتها التي تقول عنها المعارضة ومعها الأغلبية الشعبية أنها الدولة البوليسية القائمة على الإلغاء والتهميش.

أَيُّهَا الملك، تُشعِرنا وكأنّ المدينة الفاضلة التي بقيت حلماً يراود الفيلسوف اليوناني الشهير «أفلاطون» هي السائدة في ذلك الأرخبيل الصغير «البحرين».

ولكن مهلاً مهلاً، لا تحتاج أعوامك العشرون إلى الكثير من البحث، فالوقائع واضحة والأحداث تبدّد عناء الغوص في التفاصيل.

هل تعرف أَيُّهَا الملك أنّ أساس المدينة الفاضلة هو الإنسان؟ فلماذا يحتلّ المواطن البحريني المكان الأخير من سلّم الأولويات؟

أَيُّهَا الملك، هل تعرف أنّ في المدينة الفاضلة لا يجب أن يكون الحكم محصوراً بيد شخصٍ واحد؟ الجواب الذي تعرفه بالتأكيد هو أنّك تعرف وبشدّة، ولكن الاستئثار والتفرّد بالسلطة هو المنطق السائد منذ استقلال البحرين عام 1971 واستيلاء آل خليفة على الحكم بمساندة دول تدّعي الديموقراطيّة وتتشدّق بها. سياساتك الحكيمة والرشيدة أَيُّهَا الملك الفاضل قيّدت حرّية التعبير والمعتقد من جميع الإتجاهات، اللهمّ إلا إذا كانت تمجّد وجودك وتثني على اجراءاتك.

سيسجّل التاريخ أنّ عهدك كان حافلاً بالإنجازات العظيمة، منذ توقيع ميثاق العمل الوطني عام 2002 الذي قالت المعارضة الوطنية إنّك انقلبت عليه، والذي يؤكّد عليه الإنفاق المخيف على التسلّح من أجل مواجهة أيّ انتفاضة محتملة على غرار نظيرتها التي اندلعت العام 2011. فعلى سبيل المثال صفقات الأسلحة التي اشترتها البحرين من الولايات المتّحدة الأميركية بين عامي 2017 و2018 فاقت قيمتها 6 مليارات دولار.

سيسجّل التاريخ الكثير المثير، سيسجّل أنّ عمليات الشراء الكبيرة للأسلحة تأتي على حساب التنمية الاقتصادية والطلبات الإسكانية التي يقف أصحابها على أبواب الانتظار سنين توازي مدّة حكمك العشرين.

سيسجّل أيضاً وأيضاً أيها الملك أن الدين العام تخطّى عتبة 34 مليار دولار بفضل إدارتك العظيمة، وأنّ السجون في عهدك تكدّست بالمعارضين لنهجك والمدافعين عن حقوق الإنسان (أكثر من 4 آلاف سجين)، وأنّ سياساتك فرّقت البحرينيين عن أهلهم ووطنهم، وجعلت الجزء الأكبر من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وفضّلت المجنّسين عليهم في العمل، ورفعت نسبة البطالة.

كثيرة هي إنجازاتك أَيُّهَا الملك، لا يمكن أن تختصرها صفحات معدودات. في عهدك الزاخر بالعطاءات وتحديداً في يونيو 2016 تمّ إسقاط الجنسية عندالمرجعيّة الدينية الكبرى للأغلبية الشيعيّة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم، وتمّ إغلاق الجمعيات السياسية المعارضة وفِي مقدّمتها كبرى هذه الجمعيات «الوفاق الوطني الإسلاميّة» في العام 2017، وتمّ تقييد حريّة زعيم المعارضة وأمين عام «الوفاق» [الشيخ علي سلمان] بالسجن مدى الحياة العام 2019 بسبب مطالبته بالتحوّل نحو الديموقراطية.

وفِي إطار احترامك لحقوق الإنسان، مُنِعت في عهدك التظاهرات وحُرّمت مشاركة المعارضين لك في الانتخابات النيابية الصوريّة.

أَيُّهَا الملك الراشد، لا يسعنا إلا أن نذكر لك إنجازاً مهمّاً عام 2006 يتجلّى في «تقرير البندر» الشهير الذي حمل مخطّطاً طائفيّاً مقيتاً، كمشروع تغيير ديموغرافي يسعى إلى تجنيس عشرات آلاف المواطنين من بلدان مختلفة لتخفيض نسبة الأغلبيّة الشيعية في البحرين، في مقابل إسقاط الجنسية عن أكثر من 750 مواطناً من النساء والرجال.

أزمات عهدك أَيُّهَا الملك كثيرة ولكنها لا تصل إلى زخم الثورة التي ستبقى شعلة لن تنطفئ حتى تحقيق العدالة والمساواة والحريّة، وإقامة دولة المؤسسات عبر عقدٍ إجتماعي جديد بعيداً عن الديماغوجية والغوغائية. ستستمرّ ثورة الورود في البحرين تواجه النار والحديد حتى يحكم الشعب ويتمّ تحكيم مبدأ المواطنة، فيرتاح الوطن والمواطن.

---

* كاتبة ومذيعة لبنانية

11

يعقوب آل ناصر*

ماذا أراد حمد بن عيسى من الميثاق؟

كان حمد بن عيسى يريد فقط أن يأخذ مكان عمه في ممارسة السلطة والسرقة

لا تعبّر الخطوات التي اتخذها حمد بن عيسى آل خليفة بعد توليه الحكم مارس/ آذار 1999 عن إرادة ولو جزئية للإصلاح السياسي، فالرجل لم يكن يحمل يوما مشروعا إصلاحيا، أو رؤية مغايرة للانتقال بالبلاد إلى فضاء غير الفضاء الذي عاشت فيه مع أبيه أو أجداده.

لقد كانت خطواته مجرد مناورة تهدف بالدرجة الأولى إلى إعادة رسم خارطة السلطة والهيمنة على القرار. بعبارة أخرى، كان الأمير الجديد يريد أن يخلق نظاما سياسيا يحكم فيه من غير منافسين بعد أن كان يقتسم السلطة مع أبيه، عمه خليفة بن سلمان بموجب اتفاق غير مكتوب. كان نقض هذا الاتفاق يتطلب إحداث تغيير ملموس في شكل النظام.

وإذا لم يكن حمد ليقبل مشاركة عمه في السلطة فإنه لن يقبل مشاركة المعارضة بالتأكيد، لكن الرجل وجد أن كسب أوسع تأييد منها في التصويت على مشروعٍ للعمل الوطني سيكون مدخلا للحصول على تفويض مفتوح لتحويل الإمارة إلى ملكية، وإجراء تغييرات يريدها على الدستور.

كان الأمر أشبه بانقلاب أبيض على عمه خليفة بن سلمان حتى وإن لم يتمكّن من عزله. لقد تمكن بوضوح من خلال الميثاق أن ينصّب نفسه ملكا ورئيسا للسلطات الثلاث. أصبح له النفوذ الأكبر في تعيين الحكومة والتصرف في موارد البلاد وأراضيها وبحارها.

أما المعارضة فقد تم توظيفها في المشروع، إذ استغلّ حمد بن عيسى على نحو كبير المعاناة الأمنية التي يعيشها شارعها العريض في تمرير مناورته. بدت وكأنها مقايضة يقوم بموجبها بوضع حد لوحشية جهاز محكمة وأمن الدولة مقابل الحصول على التأييد اللازم للميثاق.

صحيح أن الأمير الجديد لم يكن يقل ذلك علانيّة، لكنه كان يحاول أن يُظهر نفسه وكأنه في صراع مع مخلّفات العهد القديم ولابد له أن يحصل

على مشروعية كافية لمواجهتها، قبل أن يعيد تشكيل تلك المخلّفات وفق نفوذه الخاص.

يصح القول أن الأمير الجديد التقى مع المعارضة في وضع حد لنفوذ خليفة بن سلمان حتى بعد الانقلاب على الدستور، لكن أجندة الطرفين لم تلتقيان على الإطلاق بشأن الإصلاح السياسي والإداري، فحمد بن عيسى كان يريد فقط أن يأخذ مكان عمه في ممارسة السلطة والسرقة.

وهذا ما حدث فعلا. لقد كان من بين المراسيم التي أصدرها حمد بن عيسى، فور إعلان الدستور، المرسوم بقانون رقم (19) لسنة 2002 الذي يحضر التصرف في الأراضي إلا بموافقة منه. شكّل ذلك تعبيرا واضحا عن نية حمد في خوض سباق مع عمه على الاستحواذ على الأراضي.

لقد خلق هذا السباق داخل العائلة الحاكمة مشكلات كبيرة في إدارة الدولة وتسبب في نزيف هائل للثروات. ويمكن العودة لتحقيق نشرته صحيفة الفايننشال تايمز ديسمبر/ كانون الأول 2014 لمعرفة قيمة الأراضي التي استحوذ عليها الملك ضمن سباق واسع.

وظهر التسابق، في مضماره السياسي، للعلن لأول مرة عندما كتب ولي العهد سلمان بن حمد (14 يناير/ كانون الثاني 2008) إلى أبيه يشتكي من عدم تعاون الحكومة مع مجلس التنمية الاقتصادية، قبل أن يحذّر الأخير بأنه سيعفي أي عضو في الحكومة لا ينفّذ توجيهات نجله.

بعد 20 عاما من حكم الملك، لازال تضارب السياسات والتنافس بين مجلس التنمية والحكومة والديوان الملكي مستمرا وهو ما أضاف تعقيدا كبيرا على تعقيدات الوضع السياسي والاقتصادي في البلاد، كان آخرها الخلاف الذي اندلع مارس/ آذار الماضي بين الديوان الملكي وديوان رئيس الوزراء، وهو الخلاف الذي استدعي تحذير ناصر بن حمد بشكل علني من «محاولات خبيثة تستهدف تقويض العلاقات بين الملك حمد بن عيسى آل خليفة ورئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة».

---

* بحريني مقيم في فنلندا

12 باقر درويش*

كيف أصبح مواطنو البحرين مشاريع ضحايا لقرار الحكم منذ عام 1923؟

منذ 20 عاما تولّى الملك الحالي مقاليد الحكم لم يحدث أي تغيير جذري للعقيدة الأمنية يضع حماية المواطنين كأولوية (باقر درويش)

في 26 يوليو 2013م صدر أمر ملكي وسَّع من صلاحيات مجلس الدفاع الأعلى ومنحه سلطة إقرار الاستراتيجيات وبرامج تطوير الأمن الوطني، وعند مطالعة القوانين الناظمة لأداء هذا المجلس سيكون واضحا بأنَّ بناء العقيدة الأمنية ورسم السياسة الأمنية هي حصر بأعضاء هذا المجلس المكون من شخصيات من الصف الأول والثاني من آل خليفة وقد يعمل فيه بعض الأفراد من العوائل الموالية للعائلة الحاكمة حصرا.

وتُرجع أدبيات وزارة الداخلية البحرينية إلى أنَّ النواة الأساسية لتشكيل شرطة البحرين كانت في 1869م قبل 150 عاما بأمر من الحاكم المعزول الشيخ عيسى بن علي آل خليفة (1848-1932) بتشكيل تنظيم أمني تحت عنوان «الفداويه» وصولا إلى تغيير مسمى الفداويه إلى «النواطير» ولاحقا البدء بتشكيل جهاز الشرطة وتطويره، وبعيدا عن هذا الاجترار التاريخي فإنَّ اصرار السلطة على اعتبار «الفداويه» بأنَّهم النواة التأسيسية للمنظومة الأمنية يعد إقرارا ضمنيا بمسار تكوين العقيدة الأمنية التي ارتكزت منذ البداية ولغاية الآن على حماية استئثار آل خليفة بالحكم والثروة.

في 6 مارس 1999م ومنذ 20 عاما تولَّى الملك الحالي مقاليد الحكم لم يحدث أي تغيير جذري للعقيدة الأمنية يضع حماية المواطنين كأولوية، بل على العكس من ذلك أصبح المواطنون مشاريع ضحايا، وتم تطوير تقينات القمع واعتماد استيراتيجية التمويل المالي المفتوح للإنفاق العسكري والاستخباراتي والأمني وتمكين السلفيين المتشددين من مديرية الإرشاد الديني في قوة دفاع البحرين واستيراد بعض الممارسات الطائفية، وهنا لا يبدو غريبا أنَّ قاموس المفردات التداولي للعناصر الأمنية يتضمن مفردات تستخدمها المجموعات التكفيرية مثل: الصفويين والمجوس وأبناء المتعة، وهي مفردات استخدمتها شخصيات رسمية ضمن أجواء حفلة الزار خلال «فترة الطوارئ» في 2011 وبعضهم لازال، وهو ما يعني أنَّ تركة الفداوية السلوكية توارثتها تركيبة المنظومة الأمنية وقامت باستحداث بعض الممارسات المتوحشة في التعذيب والترهيب والكراهية.

وعلى عكس انتقادات بعض المراقبين من كثرة استعمالات الذاكرة التاريخية في تقييم الأوضاع السياسية في البحرين؛ فإنَّني أرى خلاف ذلك، فعند تقييم تركيبة المنظومة الأمنيَّة لا تستطيع أن تتجاهل استمرار سيطرة الصف الأول والثاني من آل خليفة والعوائل الموالية للعائلة الحاكمة على المناصب الأمنيَّة الرفعية منذ بدايات تشكيل هذه المنظومة، أو لازمة مظاهر بث الرعب والترهيب والتعذيب التي لم تنقطع في مرحلة ما؛ منذ بدء العمل بنظام الفداويه لغاية اليوم، هل سيبدو غريبا أن تشهد المناطق البحرينية 5226 مداهمة أمنية خلال 2018 بطريقة يراد من خلالها بث الرعب في نفوس المواطنين، من بعض أبرز إحصائيات المداهمات هو التالي: 335 الدراز، 380 سترة، 284 الديه، أو حتى عند الوقوف على بعض الشعارات التي تطلب العناصر الأمنيَّة من ضحايا التعذيب ترديدها، من قبيل: عاش عاش بو سلمان أو ترديد النشيد الملكي وغيرها من الأساليب التي تتعمد من خلالها الإذلال أن تصارع الضحية في مسألة الولاء للعائلة وليس الوطن، طبعا هذا يفسِّر لماذا علم البحرين تحول إلى سبب من أسباب الاعتقال والإهانة والتعذيب لو صادف وأوقفتك أحد نقاط التفتيش في 2011 ووجدته في صندوق السيارة، في حين لو شاهد العنصر الأمني صورة للملك أو لرئيس الوزراء مثلا على خلفية السيارة للوَّح بيده لك لعدم التوقف والتعرض للتفتيش من فوره.

ما أشرنا له يتوافق مع ماقاله الباحث السوسيولوجي الدكتور فؤاد خوري في كتابه «القبيلة والدولة في البحرين» بأنَّ: تحول نظام السلطة من التنظيم القبلي إلى الحكم القبلي، أصبحت فيه القبيلة شكلا من أشكال التنظيمات الاجتماعية، وفريقا من الفرقاء السياسيين في الدولة يسيطر على الحكم.. يستمر خلاله آل خليفة في الحكم من خلال تنظيمات بيروقراطية بدلا من تنظيمات عشائرية».

صحيح أنَّ إلغاء نظام الفداوية قد تم في 30 يونيو 1923 بعد 19 عاما من حادثة اعتداء فداوية الشيخ علي بن أحمد آل خليفة على موظفي شركة (فونك هاوس) الألمانية؛ وذلك كما يوصفه الباحث الدكتور علي الديري في كتابه «من هو البحريني؟» بأنَّه تم من خلاله: تحوّل القوة الأمنيّة من الأشخاص (الشيوخ) إلى الشخصية الاعتبارية (الدولة)، وهي خطوة سبقها لجوء المعتمد البريطاني فرانسيس بيلفيل بريدوكس في 1907 إلى إرغام حاكم البحرين آنذاك عيسى بن علي بالتنازل عن سلطته القضائية على الأجانب؛ بسبب حادثة الاعتداء على موظفي الشركة الألمانية من قبل الفداويه وما سبقها من تجاوزات كثيرة وعدم وجود نظام عدالة قادر على الانتصاف لضحايا تلك التجاوزات.

بيد أنَّ مستوى الحصانة السياسية والقضائية التي يتمتَّع بها جلاوزة التعذيب اليوم تقول لنا بأنَّ المحاولات التي جرى العمل عليها من أجل معالجة تجاوزات ظاهرة «الفداويه» قد اشتغلت السلطة على التكيّف معها والقفز عليها من خلال تطويع القوانين عبر التفسير التعسفي للتشريعات وتهيئة الإطار التنظيمي للقضاء شكلا وتنفيذا ليشكل منطقة حماية لتجاوزات المنظومة الأمنية المعتمدة على تركة الفداوية السلوكية، فضلا عن فتح أبواب التجنيس السياسي على مصراعيه خلال العقدين الماضيين، وإقصاء المكون الرئيسي في الغالبية السياسية من أن يكون شريكا حقيقيا في إدارة المنظومة الأمنية والتخطيط لسياساتها وعدم دمج أبناء هذه الغالبية ضمن هذه المنظومة بلا أي تمييز، ورفع موازنة الإنفاق المالي للمنظومة الأمنية بلا حدود إلى الحد الذي أصبحت فيه سياسات الضرائب والتقشف وتقويض مفهوم البحرنة وتفشي الفساد المالي والإداري والدعم المالي من الحلفاء الخليجيين هي البديل المحدث لتمويل «الفداوية المحدثة» بعدما كانت تعتمد الفداوية قبل 96 سنة على تمويلها من جبي الضرائب بدون رضا الناس.

---

* رئيس منتدى البحرين لحقوق الإنسان

صحيفة إلكترونية سياسية مستقلّة